تناسب رؤوس الآي
وأثره النحوي والصرفي

د . سليمان بن عبدالله بن محمد النتيفي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تناسب رؤوس الآي وأثره النحوي والصرفي

د. سليمان بن عبدالله بن محمد النتيفي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

هذا البحث يتناول ظاهرة تناسب رؤوس الآي، وما لهذا التناسب من أثر نحوي أو صرفي، وذلك أن الناظر في كتاب الله يجد التناسب اللفظي في رؤوس كثير من الآيات بل تجد التناسب في سور كاملة، وقد يحصل أحياناً عدولٌ عن الأصل مراعاة للفاصلة القرآنية. وجاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة.

تناول البحث في التمهيد بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالبحث، ثم أشار إلى بعض المصطلحات المستعملة في هذا الموضوع، ثم أشار إلى ضابط الفاصلة، وأنواعها، وفوائدها، والفرق بينها وبين السجع والقافية، ثم أجاب عن سؤال وهو: هل ما حصل من مخالفة للأصل إنما هو لمجرد التناسب فقط أو لعلة أخرى؟ ثم أشار البحث إلى ما قد يحصل أحياناً من العدول عن الأصل في غير رأس الآية تبعاً للعدول عن الأصل في رأس الآية، ثم عرض البحث سؤالاً وهو: هل يلزم في إرادة التناسب الاتفاق في الحرف الأخير كحال حرف الروي في الشعر؟ وأجاب عليه، وبعدها ذكر مسألة العدول عن المناسبة عندما تعارَض بشيء آخر.

وفي الفصل الأول حاول البحث جمع أكبر قدر من الآيات التي حصل فيها مخالفة للأصل لأجل التناسب مرتبة حسب ترتيب ألفية ابن مالك، وهو صلب البحث وأكثره، وفيه تُذكر الآية في الموضع المناسب لها، ثم يشار إلى أصل المسألة النحوية أو الصرفية، وكيف حصلت مخالفة هذا الأصل، مع دعم ذلك في كثير من الأحيان بكلام العلماء من النحويين والمفسرين.

وفي الفصل الثاني جاءت الدراسة، وفيها عدة مباحث، وهي: الأول: رأي العلماء في تناسب رؤوس الآي، والثاني: أبرز العلماء الذين أشاروا للتناسب بين رؤوس الآي، والثالث: أن القول بالتناسب في بعض المواضع يخلص من التكلف، والرابع: حكم مخالفة الأصل للتناسب في الكلام المنثور، وضمت الخاتمة أهم نتائج البحث. ثم ذيل البحث بالمصادر والمراجع.

مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فإن الإنسان يشرف أن تتعلق دراسته بكتاب الله الكريم، أرقى مصادر اللغة العربية فصاحة وأوثقها، وعند القراءة في كتب النحو أو التفسير تمر إشارات عابرة عن تناسب الآيات وأنه عُدل عن كذا أو حُذف كذا لأجل تناسب الآيات، فأثار ذلك عندي حب الاطلاع على هذا الموضوع.

وأهمية الموضوع تكمن في البحث في جانب ضرائر النثر التي لم تأخذ حظها كثيراً كما أخذها الشعر، فأردت أن أجمع ما تفرق من إشارات النحويين وكلام المفسرين في هذا المجال.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة.

تناول البحث في التمهيد بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالبحث، ثم أشار إلى بعض المصطلحات المستعملة في هذا الموضوع، ثم أشار إلى ضابط الفاصلة، وأنواعها، وفوائدها، والفرق بينها وبين السجع والقافية، ثم أجاب عن سؤال وهو: هل ما حصل من مخالفة للأصل إنما هو لمجرد التناسب فقط أو لعلة أخرى ؟ ثم أشار البحث إلى ما قد يحصل أحياناً من العدول عن الأصل في غير رأس الآية تبعاً للعدول عن الأصل في رأس الآية، ثم عرض البحث سؤالاً وهو: هل يلزم في إرادة التناسب الاتفاق في الحرف الأخير كحال حرف الروي في الشعر ؟ وأجاب عليه، وبعدها ذكر مسألة العدول عن المناسبة عندما تعارَض بشيء آخر.

وفي الفصل الأول حاول البحث جمع أكبر قدر من الآيات التي حصل فيها مخالفة للأصل لأجل التناسب مرتباً المسائل النحوية حسب ترتيب ألفية ابن مالك، وبدأت في مسائل الصرف بما يتعلق بتصريف الأفعال ثم الأسماء ثم ما هو مشترك بينهما، وهذا

الفصل هو صلب البحث وأكثره، وفيه تُذكر الآية في الموضع المناسب لها، ثم يشار إلى أصل المسألة النحوية أو الصرفية، وكيف حصلت مخالفة هذا الأصل، مع دعم ذلك في كثير من الأحيان بكلام العلماء من النحويين والمفسرين.

ونظراً لوجود أثر دلالي لعدد من المسائل النحوية والصرفية آثرت أن يتضمن عنوان البحث الإشارة إلى ذلك.

وفي الفصل الثاني جاءت الدراسة، وفيها عدة مباحث، وهي: الأول: رأي العلماء في تناسب رؤوس الآي، والثاني: أبرز العلماء الذين أشاروا للتناسب بين رؤوس الآي، والثالث: أن القول بالتناسب في بعض المواضع يخلص من التكلف، والرابع: حكم مخالفة الأصل للتناسب في الكلام المنثور، وضمت الخاتمة أهم نتائج البحث. ثم ذيل البحث بالمصادر والمراجع.

وقد أسميته (تناسب رؤوس الآي وأثره النحوي والصرفي) وتضمنت بعض مسائل الصرف وقليلٌ من مسائل النحو بعض الجوانب الدلالية، ولم أغرق في تناول المسائل وذكر الخلاف فيها مخافة أن يطول البحث ويخرج عن هدفه من تسليط الضوء على هذه الظاهرة والاستدلال عليها.

أسأل الله أن يعصمنا من أن نقول في كتابه ما لا نعلم، وأن يصلح نياتنا، وأن ينفعنا بما علمنا، وأن يعلمنا ما ينفعنا، إنه سميع مجيب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيد:

لم يدع المتقدمون شيئاً يخطر ببال المرء إلا وأفردوه بالدراسة أو أشاروا له في ثنايا كتبهم لاسيما الدراسات المتعلقة بالقرآن الكريم، ومن الدراسات التي لها صلة مباشرة بالموضوع ما يأتي:

١ ـ إحكام الراي في أحكام الآي، للشيخ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن بن الصائغ الحنفي، المعروف بابن أبي الفرس، المتوفى سنة (٧٧٦ هـ) رحمه الله، له عدة كتب في النحو، وكتابان في علوم القرآن، وقد ذكر في كتابه (إحكام الراي) أوجهاً كثيرة من الأصول التي خولفت من أجل المناسبة، وكتابه مفقود، وبحثت عنه في مظانه من المخطوطات، وسألت بعض المختصين بعلوم القرآن فلم أقف له على أثر، وقد نقل عنه السيوطي في كتابه (الإتقان)[١]، وذكره من المراجع التي رجع إليها في مقدمة كتابه[٢].

وهذا الكتاب هو أقرب الكتب للموضوع الذي أريد بحثه، ونقول السيوطي عنه مفيدة، وواضح أنه يُعنى بالأحكام النحوية التي وقعت في آخر الآي مراعاة للمناسبة.

قال مبيناً عن غرضه في الكتاب: ((اعلم أن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية، يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول. قال: وقد تتبعت الأحكام التي وقعت في آخر الآي مراعاة للمناسبة فعثرت منها على نيِّف عن الأربعين حكمًا))[٣] ثم ذكرها كحذف ياء الإضافة، وصرف مالاينصرف، وحذف ياء الفعل غير المجزوم، وذكر أمثلة عليها[٤].

---

١ / ٢ / ٩٤٦ ـ ٩٥٢ . ومن مؤلفات ابن الصائغ أيضاً : روض الأفهام في أقسام الاستفهام ، نشر العبير في إقامة الظاهر مقام الضمير ، المقدمة في سر الألفاظ، وله شرح لألفية ابن مالك ، التذكرة ، وهي عدة مجلدات في النحو. بغية الوعاة ١ / ١٥٥، الأعلام ٦ / ١٩٢.

٢ / الإتقان ١ / ٢٢.

٣ / الإتقان ٢ / ٩٤٦.

٤ / الإتقان ٢ / ٩٤٦ ـ ٩٥٢ .

وهناك كتب أخرى تتناول موضوع الفاصلة من جوانب أخرى، مثل:

٢ ـ بغية الواصل إلى معرفة الفواصل للطُّوفي الصرصري المتوفى سنة (٧١٦ هـ)، ذكره السيوطي في الإتقان، وهو مفقود، ويتوقع بعض الباحثين أنه ربما اهتم فيه بالجانب العلمي للفاصلة كمعرفتها عن طريق التوقيف أو القياس، وهذا هو اسمه الذي سماه به كما ذكر ذلك في كتابه شرح مختصر الروضة، وذكره بهذا الاسم ابن رجب وابن العماد، ويسميه بعضهم بفواصل الآيات [١].

٢ ـ الفاصلة القرآنية لمحمد الحسناوي، وهي في الأغلب دراسة بلاغية طويلة شاملة ضمت إلى دراسة بعض المسائل القديمة دراسة بعض القضايا المعاصرة المتعلقة بموضوع الكتاب، وتقع في ما يقارب الأربع مئة صفحة.

*** المصطلحات المستعملة لهذا الموضوع [٢]:**

ـ الفاصلة أوالفاصلة القرآنية وهي كلمة آخر الآية كقافية الشعر وسجعة النثر، وكثيراً ما يستعمل هذا المصطلح البلاغيون، قال ابن منظور: ((وأواخر الآيات في كتاب الله فواصل بمنزلة قوافي الشعر ـ جلَّ كتاب الله عز وجل ـ واحدتها فاصلة))[٣].

وقال الداني: ((أما الفاصلة فهي الكلام المنفصل مما بعده، والكلام المنفصل قد يكون رأس آية، وغير رأس، وكذلك الفواصل يكن رؤوس آي وغيرها، وكل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية... ولأجل كون معنى الفاصلة هذا، ذكر سيبويه في

---

١ / شرح مختصر الروضة ٢ / ٦، الصعقة الغضبية ص ١٤٨، الإتقان ١ / ٢٢، الفاصلة القرآنية للحسناوي ص ٤٧، ٥٢.

٢ / الفاصلة القرآنية ص ٣٣ وما بعدها.

٣ / لسان العرب (فصل) ١١ / ٥٢٤.

تمثيل القوافي ﴿ يَوْمَ يَأْتِ ﴾[1]هود: ١٠٥ ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾الكهف: ٦٤ وهما غير رأس آيتين بإجماع مع ﴿إِذَا يَسْرِ ﴾ الفجر: ٤ وهو رأس آية باتفاق)) [2].

قال الجعبري[3]: ((وهو خلاف المصطلح ولا دليل له في تمثيل سيبويه ﴿ يَوْمَ يَأْتِ ﴾ هود: ١٠٥ و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾الكهف: ٦٤ وليسا رأس آي؛ لأن مراده الفواصل اللغوية لا الصناعية))[4].

وقال الباقلاني: ((وفواصل القرآن مما هو مختص به لاشركة بينه وبين سائر الكلام فيها ولاتناسب))[5].

وهذه التسمية قد تكون مأخوذة من قوله تعالى: ﴿بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ ﴾ الأعراف: ٥٢، وقوله: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ ﴾ فصلت: ٣ لأن أحد المعاني التي قيلت في ذلك: تفصيل آياته بالفواصل، والثاني: بيَّناه[6].

ـ **تناسب الآيات أو إرادة التناسب**، واستعمله بعض النحويين المتأخرين كابن الحاجب وابن مالك وابن الصائغ وابن هشام[7].

---

١ / هذه الآية ﴿ يوم يأتِ ﴾لم يمثل بها سيبويه، فهل هي واردة في بعض النسخ أو أن ذلك وهم من الناقل.

٢ / البرهان للزركشي ١ / ٥٣ ـ ٥٤، الإتقان ٢ / ٩٦ ـ ٩٧.

٣ / إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، أبو إسحاق (٦٤٠ ـ ٧٣٢ هـ): عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية،ولد بقلعة جعبر (على الفرات، بين بالس والرقة) وتعلم ببغداد ودمشق، واستقر ببلد الخليل (في فلسطين) إلى أن مات. له نحو مئة كتاب أكثرها مختصر، منها (خلاصة الابحاث) شرح منظومة له في القراءات، و(شرح الشاطبية) المسمى (كنز المعاني شرح حرز الاماني) في التجويد. غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٢١، الأعلام ١ / ٥٥.

٤ / البرهان في علوم القرآن (النوع الثالث) ١ / ٥٣، الإتقان ٢ / ٩٦.

٥ / إعجاز القرآن للباقلاني ص٨١.

٦ / لسان العرب (فصل) ١١ / ٥٢٤.

٧ / الكافية ص٦٢، التسهيل ص ٢٢٣، اللمحة في شرح الملحة ٢ / ٧٩٧، أوضح المسالك ٤ / ١٣٦.

ـ **رؤوس الآي أو الآيات**، وقد استعمله الفراء في معاني القرآن[1]، ويقع كثيراً لدى المفسرين[2].

وهناك مصطلحات تحسن الإشارة إليها، ولها صلة بهذا الموضوع من بعض جوانبه وهي:

ـ **مصطلح الإتباع**: هو أن تتبع الكلمةُ الكلمةَ على وزنها أو رويِّها إشباعاً وتأكيداً.

وروي أن بعض العرب سئل عن ذلك فقال: هو شيء نَتِدُ به كلامنا، كقولهم: هو خَبٌّ ضَبٌّ، وخرابٌ يباب[3].

وذكر ابن فارس[4] أنه على وجهين:

١ـ أن تكون كلمتان متواليتان على روي واحد.

٢ـ أن يختلف الرَّويَّان.

وذكر أنه ينقسم كذلك ـ بالنظر إلى معنى الكلمة ـ قسمين:

١ـ أن تكون الكلمة الثانية ذات معنى كقولهم: هو ساغبٌ لاغبٌ، فالساغب: الجائع. واللاغب: المعيي الكالّ.

٢ـ أن تكون الكلمة الثانية غير واضحة المعنى ولابينة الاشتقاق كقولهم: حسن بسن، وقبيح شقيح، وعطشان نطشان.

مصطلح الازدواج: جاء في لسان العرب: ((ازْدَوَجَ الكلامُ وتَزَاوَجَ أشبه بعضه بعضاً في السجع أو الوزن أو كان لإحدى القضيتين تعلق بالأُخرى))[5].

---

١ / ٢ / ١٧٦.

٢ / البسيط للواحدي ٤ / ٣٨٢ ، البحر المحيط ١ / ٤٦٩ .

٣ / الصاحبي ص ٤٥٨ ، المزهر ١ / ٤١٤ .

٤ / الإتباع والمزاوجة ص ٤٣ ، ونقله عنه السيوطي في المزهر ١ / ٤١٤ .

٥ / لسان العرب (زوج) ٢ / ٢٩٣ .

وعُرف بأنه تجانس اللفظين المتجاورين، نحو: من جَدَّ وجَد، ومَنْ لجَّ ولَج.

ومن العلماء من يسمي توافق الفاصلتين في الوزن ازدواجاً، ولايشترطون فيه التوافق في التقفية، كقوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ﴿١١٧﴾ وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ الصافات: ١١٧ – ١١٨ وقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ الغاشية: ١٥ – ١٦.

وقد تجتمع التقفية والوزن فيكون الكلام مسجوعاً مزدوجاً كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ الضحى: ٩ – ١٠.

وقد يكون أكثر ما في القرينتين متفقاً في الوزن والتقفية كما في قول الحريري: هو يقرع الأسماع بزواجر وعظه، ويطبع الأسجاع بجواهر لفظه[1].

وقد ينفرد السجع دون الازدواج كما في قوله تعالى: ﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾ نوح: ١٣ – ١٤[2].

وقد فرق البلاغيون بين الازدواج والمزاوجة، أما ابن فارس فقد سمى كتابه (الإتباع والمزاوجة) وكثير من أمثلة المزاوجة التي أوردها ينطبق عليها ما سموه بالازدواج.

*** ضابط الفاصلة:**

هي رؤوس الآي في المصاحف، وقد استخلص بعضهم طرقاً لمعرفتها فمنها:

التناسب بينها وما قبلها طولاً وقصراً، والمشاكلة في الحرف الأخير أو فيما قبله، أو فيهما معاً[3].

---

١ / شرح مقامات الحريري للشريشي. المقامة الصنعانية ١ / ٥٣ .

٢ / ينظر في كل ما ورد بعد عبارة ابن منظور : معجم البلاغة العربية ٢ / ٣٢٨ . وعقد الجاحظ في البيان والتبيين ٢ / ١١٦ باباً عنوانه (مزدوج الكلام) أورد فيه بعض الخطب والكلام المسجوع .

٣ / البرهان في علوم القرآن للزركشي ١ / ٥٣ ، الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية ص ٥٧ .

*** أنواع الفواصل:**

ـ ذكر الرماني[1] أن الفواصل على وجهين:

١ـ الحروف المتجانسة، مثل: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسۡطُورٖ ۝٢﴾ الطور: ١ – ٢.

٢ـ الحروف المتقاربة كالميم والنون ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ الفاتحة: ٣ – ٤، وكالدال مع الباء ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ۝١﴾ ثم قال: ﴿هَٰذَا شَيۡءٌ عَجِيبٌ﴾ ق: ١ـ ٢.

*** فائدة الفاصلة:**

من فوائد الفاصلة حسن وقع القرآن في السمع، والقدرة على ترتيله وتحبيره، وسهولة حفظه وتذكره. وهناك فوائد شرعية أيضاً[2].

قال الرماني[3] في بيان فائدة الفواصل: ((والفائدة في الفواصل دلالتها على المقاطع، وتحسينها الكلام بالتشاكل، وإبداؤها الآي بالنظائر)).

ويبين الشيخ الطاهر بن عاشور أهمية هذه الفواصل، وأنها من محسنات الكلام، ويذكر شيئاً من فوائدها فيقول رحمه الله: ((واعلم أن هذه الفواصل من جملة المقصود من الإعجاز لأنها ترجع إلى محسنات الكلام وهي من جانب فصاحة الكلام فمن الغرض البلاغي الوقوف عند الفواصل لتقع في الأسماع فتتأثر نفوس السامعين بمحاسن ذلك التماثل، كما تتأثر بالقوافي في الشعر وبالأسجاع في الكلام المسجوع، فإن قوله تعالى: ﴿إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسۡحَبُونَ﴾ غافر: ٧١ آية ﴿فِي ٱلۡحَمِيمِ ثُمَّ فِي ٱلنَّارِ يُسۡجَرُونَ﴾ غافر: ٧٢ آية ﴿ثُمَّ قِيلَ لَهُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ تُشۡرِكُونَ﴾ غافر: ٧٣ آية

---

١ / النكت في إعجاز القرآن ص ٩٨.

٢ / الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية ص ٥٧.

٣ / النكت في إعجاز القرآن ص ٩٩.

﴿ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾غافر: ٧٤ إلى آخر الآيات. فقوله (فِي الْحَمِيمِ) متصل بقوله (يُسْحَبُونَ) وقوله (مِنْ دُونِ اللَّهِ ٩ متصل بقوله (تُشْرِكُونَ) وينبغي الوقف عند نهاية كل آية منها.

وقوله تعالى: ﴿وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾هود: ٥٤ آية، وقوله: ﴿ مِن دُونِهِۦ ﴾ هود: ٥٥ ابتداء الآية بعدها في سورة هود))[1].

ثم يشبه الوقوف على ذلك بالوقوف على نهايات السجع والشعر، وأن عدم الوقوف على نهاية ذلك يضيع جهد الشاعر والكاتب الذي أمضاه في تنميق ذلك، ويفوت على السامع التأثر بمحاسن ذلك التماثل.

قال ـ رحمه الله: ((ألا ترى أن من الإضاعة لدقائق الشعر أن يلقيه ملقيه على مسامع الناس دون وقف عند قوافيه فإن ذلك إضاعة لجهود الشعراء، وتغطية على محاسن الشعر، وإلحاق للشعر بالنثر، وأن إلقاء السجع دون وقوف عند أسجاعه هو كذلك لا محالة، ومن السذاجة أن ينصرف ملقي الكلام عن محافظة هذه الدقائق فيكون مضيعا لأمر نفيس أجهد فيه قائله نفسه وعنايته، والعلة بأنه يريد أن يبين للسامعين معاني الكلام، فضول [كذا]، فإن البيان وظيفة ملقي درس لا وظيفة منشد الشعر، ولو كان هو الشاعر نفسه))[2].

ويذكر ـ رحمه الله ـ أن هذه الفواصل سبب لسهولة حفظ القرآن وسرعة سيره في القبائل، فيقول: ((وكان لفصاحة ألفاظه وتناسبه في تراكيبه وترتيبه على ابتكار أسلوب الفواصل العجيبة المتماثلة في الأسماع وإن لم تكن متماثلة الحروف في الأسجاع، كان

---

١ / التحرير والتنوير ١ / ٧٦ (المقدمة الثامنة) .

٢ / التحرير والتنوير ١ / ٧٦ (المقدمة الثامنة) .

لذلك سريع العلوق بالحوافظ، خفيف الانتقال والسير في القبائل، مع كون مادته ولحمته هي الحقيقة دون المبالغات الكاذبة، والمفاخرات المزعومة))[1].

*** الفرق بين الفاصلة وبين السجع والقافية:**

عند النظر في آراء بعض العلماء في هذه المسألة نجد أنهم على مذاهب:

- فمنهم من يرى أن الفواصل تختلف عن الأسجاع، وممن ذهب إلى ذلك الباقلاني الذي أنكر أن يكون ما وقع من تناسب في الفواصل داخلاً في باب السجع[2].

وفرَّق بينهما الرماني كذلك ورأى أن الفواصل بلاغة والأسجاع عيب فقال: ((والفواصل بلاغة، والأسجاع عيب، وذلك أن الفواصل تابعة للمعاني، وأما الأسجاع فالمعاني تابعة لها... وفواصل القرآن كلها بلاغة وحكمة ؛ لأنها طريق إلى إفهام المعاني التي يحتاج إليها في أحسن صورة يدل لها عليها، وإنما أخذ السجع في الكلام من سجع الحمامة، وذلك أنه ليس فيه إلا الأصوات المتشاكلة))[3].

- ومنهم من يرى أن الفواصل تشبه الأسجاع، وممن ذهب إلى ذلك ابن سنان[4] الذي ذكر أن السجع يكون بحروف متماثلة، والفواصل نوعان: فما تماثلت حروفه فهو سجع، وما تقابلت حروفه في المقاطع ولم تتماثل فلا يكون سجعاً، وكلٌ من هذين النوعين محمود ومذموم، فما كان سهلاً تابعاً للمعاني فهو محمود، وما كان متكلفاً يتبعه المعنى فهو مذموم، وكل ما في القرآن من القسم الأول المحمود.

---

١ / التحرير والتنوير ١ / ١١٩ (المقدمة العاشرة) .

٢ / إعجاز القرآن ص ٨٣ ـ ٨٤.

٣ / النكت في إعجاز القرآن ص ٩٧ ، ٩٨، وبعضه نقله الباقلاني في إعجاز القرآن ص ٢٤٤.

٤ / سر الفصاحة ص ١٧٣.

ثم قال بعد إيراده شواهد عديدة على ما تماثلت فواصله: ((وهذا جائز أن يسمى سجعًا؛ لأن فيه معنى السجع، ولامانع في الشرع يمنع من ذلك))[1].

وغلّط الرماني فيما ذهب إليه؛ لأن ما كان متكلفاً يتبع فيه المعنى اللفظ فهو مذموم سواء كان سجعاً أو فاصلة، وما كان تابعاً للمعنى وكأنه غير مقصود فهو بلاغة، والفواصل مثله[2].

- ومنهم من رأى أبعد من ذلك فرأى أن الفواصل تشبه القوافي، ومن ذلك:

ما نقله السيوطي[3] عن الجاحظ أنه قال: ((سمى الله تعالى كتابه اسمًا مخالفًا لما سمى العرب كلامهم على الجملة والتفصيل، سمى جملته قرآنًا كما سموا ديوانًا، وبعضه سورة كقصيدة، وبعضه آية كالبيت، وآخرها فاصلة كقافية)).

وهذه مقارنة للتمثيل لا للتشبيه، وإلا فمعلوم أن الله نفى الشعر عن رسوله لئلا يتوهم أن القرآن من هذا القبيل، فقال سبحانه: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ﴾ يس: ٦٩.

ونص بعض النحويين على أن رؤوس الآي تشبه القوافي، قال أبو علي: ((رؤوس الآي تشبه بالقوافي من حيث كانت مقاطع كما كانت القوافي مقاطع))[5].

وقال عبدالقاهر الجرجاني: ((وإنما الفواصل في الآي كالقوافي في الشعر))[6].

---

١ / سر الفصاحة ص ١٧٣.

٢ / سر الفصاحة ص ١٧٣، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ١٩٠.

٣ / الإتقان ١ / ١٥٩ (النوع السابع عشر).

٤ / الفاصلة القرآنية للحسناوي ص ١٠.

٥ / الحجة للقراء السبعة ٥ / ٤٦٩، البحر المحيط ٧ / ٢١١، ٩ / ١٣٤.

٦ / دلائل الإعجاز ص ٢٩٥.

وقال أبو بكر بن الأنباري: ((واحتج أصحاب هذا المذهب أيضًا بأن رؤوس الآيات بمنزلة رؤوس الأبيات، وذلك أن آخر الآية فصل بينها وبين ما بعدها، كما أن آخر البيت فصل، فحذفت من رؤوس الآيات كما تحذف من أواخر الأبيات))[1].

وقال أبو حيان: ((والفواصل في الكلام كالمصارع))[2].

وقال ابن عاشور ((الفواصل مثل الأسجاع تعتبر موقوفا عليها لأن المتكلم أرادها كذلك فهذه السورة [يعني سورة الأحزاب] بنيت على فاصلة الألف مثل القصائد المقصورة))[3].

لكنه قال موضع آخر: ((وما بني عليه أسلوب القرآن من تساوي الفواصل لا يجعلها موازية للقوافي كما يعلمه أهل الصناعة منهم وكل من زاول مبادئ القافية))[4].

وقال ابن عاشور أيضاً: ((الفواصل كثيرًا ما تعطى أحكام القوافي والأسجاع))[5].

والذي دعاهم إلى تسمية كل ما في القرآن فواصل ولم يسموا ما تماثلت حروفه سجعًا رغبة في تنزيه القرآن عن مشاركة السجع المذموم ولو كانت المشاركة بالاسم فقط لا الحقيقة[6].

---

١ / إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ١ / ٢٥٩ .

٢ / البحر المحيط ٧ / ٢١١ .

٣ / التحرير والتنوير ٢١ / ٢٠٦ ، وينظر للحديث عن الآية : البحر المحيط ٩ / ١٣٤ ، المحرر الوجيز ٥ / ٢٩٥ ، روح المعاني ١٦ / ٥٢ .

٤ / التحرير والتنوير ١١ / ٥٧ .

٥ / التحرير والتنوير ١٤ / ٣٧٩ .

٦ / سر الفصاحة ص ١٧٣، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ١٩٠ـ١٩١ .

والشبهة في استكراه السجع هي قول الرسول عليه الصلاة والسلام: ((أسجعٌ كسجع الأعراب))[1] أو ((كسجع الجاهلية))[2]، وقال للذي سجع معترضاً على الحكم الشرعي: ((إنما هذا من إخوان الكُهَّان))[3].

وقال ابن الأثير[4] عن السجع: ((لو كان مذموماً لما ورد في القرآن الكريم فإنه قد أتى منه بالكثير حتى إنه ليؤتى بالسورة جميعها مسجوعة كسورة الرحمن وسورة القمر وغيرها، وبالجملة فلم تخل منه سورة من السور)).

وقال يحيى بن حمزة العلوي[5] في ذكر الرأيين في السجع: ((المذهب الأول: جوازه وحسنه، وهذا هو الذي عول عليه علماء أهل البيان، والحجة على ذلك هي أن كتاب الله تعالى، والسنة النبوية، وكلام أمير المؤمنين مملوء منه، وكلام البلغاء أيضًا)).

وأما شبه الفاصلة بالقافية فهو أبعد من شبهها بالسجع في الحقيقة والأحكام.

*** هل ما حصل في القرآن من مخالفة للأصل هو لمجرد التناسب فقط ؟**

الذي يظهر أن ذلك يختلف، فأحياناً قد يكون الغرض – فيما يظهر – هو مجرد التناسب وهو مطلب، وقد تُلتمس مع ذلك علة مستحسنة لاكلفة فيها، وهذا كله حسن.

أما أن تُتكلف العلل العليلة في بيان سبب مخالفة الأصل مع أنه لايظهر شيء غير التناسب فهذا لايحسن.

---

١ / صحيح مسلم، كتاب القسامة والمحاربين، باب دية الجنين ص ٦٩٧ .

٢ / المعجم الكبير للطبراني ١٢ / ٧٦ .

٣ / صحيح البخاري، كتاب الطب. باب الكهانة ٤ / ٤٧.

٤ / المثل السائر ١ / ١٩٠، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص١٩١ــ ١٩٢.

٥ / الطراز ٣ / ١٩، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ١٩٢ .

ذكر ابن الصائغ[1] أنه لايمتنع أن توجد مع وجه المناسبة أوجهٌ أخرى ؛ لأن القرآن لاتنقضي عجائبه، وكما سيأتي ذكر شيء من ذلك في بعض الشواهد.

قد يتبع مخالفة الأصل في رأس الآية مخالفة أخرى ليحصل التناسب بينهما:

ومن شواهد ذلك:

قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ المائدة: ٧٠ فقدم مفعول (يقتلون) من أجل التناسب بين رؤوس الآي، وقدم مفعول (كذبوا) ليناسب ما بعده [2].

ومثلها قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ البقرة: ٨٧ إلا أن الفعل هنا مسند لتاء المخاطب، وفي آية المائدة مسند لواو جماعة الغائبين ؛ لأن اليهود المخاطبين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لم يباشروا القتل وإنما باشره آباؤهم، وإن كانت أمتهم واحدة[3].

وكقراءة عاصم في رواية أبي بكر ونافع والكسائي[4]: ﴿وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا ۝١٥ قَوَارِيرَا مِن فِضَّةٍ﴾ الإنسان: ١٥ - ١٦ فـ(قواريراً) الأولى صرفت لمناسبة رؤوس الآي التي قبلها والتي بعدها، وأما (قواريراً) الثانية فصرفت لمناسبة (قواريراً) التي قبلها[5].

ولذا فقد قسم بعضهم التناسب قسمين[6]:

١. تناسب لكلمات منصرفة انضم إليها غير منصرف كقراءة: ﴿سَلَاسِلَا وَأَغْلَالَا وَسَعِيرًا﴾ الإنسان: ٤، وك(قواريراً) الثانية من القراءة السابقة: ﴿وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا

---

١ / الإتقان ٢ / ٩٥٢ .

٢ / اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي ٧ / ٤٥١ .

٣ / البرهان في علوم القرآن للزركشي ١ / ٤١٨ .

٤ / السبعة في القراءات ص ٦٦٣ ، القراءات القرآنية في البحر المحيط ٢ / ٨٣٧ .

٥ / شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٥١٢ .

٦ / الضرائر للألوسي ص ٢٤ ، ونقله عنه د. العدواني في الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية ص ٣٥٥ .

﴿١٥﴾ ﴿قواريراً مِن فِضَّةٍ﴾ الإنسان: ١٥ - ١٦، وكقراءة الأعمش وابن مهران: ﴿وَلَا يغوثـاً ويعوفاً وَنَسْرًا﴾ نوح: ٢٣. قال ابن مالك: ((صرفهما ليناسب (وداً) و (سواعاً) و (نسراً))[1].

٢ ـ تناسب لرؤوس الآي كـ(قواريراً) الأولى، وأمثلته كثيرة سبقت.

هل يلزم في إرادة التناسب الاتفاق في الحرف الأخير كحال حرف الروي في الشعر؟

ـ لايلزم ذلك بل قد يحصل التناسب بالاتفاق في ما قبل الآخر كقوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ إبراهيم: ٣١ فإن نهاية الآية التي قبلها كلمة (النار)، ونهاية الآية التي بعدها كلمة (الأنهار)، وجاءت بينهما كلمة (خلال) التي يحتمل أن يكون استغني بها عن (خلة) فاستغني بالجمع عن الإفراد ؛ لتحصل ولو مناسبة جزئية بين رؤوس الآيات وهي المناسبة في ما قبل الحرف الأخير[2].

قال ابن عاشور: ((والذي استخلصته أن الفواصل هي الكلمات التي تتماثل في أواخر حروفها أو تتقارب، مع تماثل أو تقارب صيغ النطق بها وتكرر في السورة تكررا يؤذن بأن تماثلها أو تقاربها مقصود من النظم في آيات كثيرة متماثلة، تكثر وتقل، وأكثرها قريب من الأسجاع في الكلام المسجوع، والعبرة فيها بتماثل صيغ الكلمات من حركات وسكون وهي أكثر شبها بالتزام ما لا يلزم في القوافي، وأكثرها جار على أسلوب الأسجاع))[3].

---

١ / شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥١٢.

٢ / البرهان في علوم القرآن ١ / ٦٤.

٣ / التحرير والتنوير ١ / ٧٥.

العدول عن المناسبة عند ما تعارَض بشيء آخر:

قد يعدل عن المناسبة عندما يكون اللفظ الآخر أبلغ كقوله تعالى: ﴿عِظَٰمًا نَّخِرَةً﴾ النازعات: ١١ فقد عدل بها عن (ناخرة)، ومع كون اللغتين فصيحتين إلا أنه عُدِل في إحدى القراءتين[١] عن المناسبة إلى الصيغة الأبلغ، وعُدِل في القراءة الأخرى عن الصيغة الأبلغ إلى مناسبة رؤوس الآي، وهذا مؤذن بأهمية مناسبة رؤوس الآي في النظم القرآني[٢].

ومما يحسن نقله هنا كلام الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ الأنبياء: ٤ وأن هذا آكد من (يعلم السر)، ولكن لِمَ ترك هذا الآكد في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الفرقان: ٦ قال: ((ليس بواجب أن يجيء بالآكد في كل موضع، ولكن يجيء بالوكيد تارة وبالآكد أخرى كما يجيء بالحسن في موضع وبالأحسن في غيره ليفتنَّ الكلام افتناناً))[٣].

* * *

١ / قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر وخلف (ناخرة)، وقرأ الباقون (نخرة)، ونقلت عن الكسائي القراءتان. السبعة ٦٧٠، النشر ٢ / ٢٩٧.

٢ / تفسير النيسابوري المعروف بـ(غرائب القرآن ورغائب الفرقان) ٧ / ٢٨٦.

٣ / الكشاف ٣ / ١٠١، ونقله عنه ابن عاشور في التحرير والتنوير ١ / ١١٨ (المقدمة العاشرة).

الفصل الأول

الآيات التي حصل فيها عدول عن الأصل لمناسبة رؤوس الآي

رأيت أن أصنف الآيات المجموعة تحت قضايا كبرى، ثم أدرج تحتها مسائل متعددة تناسب الشواهد التي وقفت عليها، وما لايندرج تحت هذه القضايا يجمع في مسائل متفرقة:

أولاً: النحو:

الضمير

- تقديم الضمير على ما يفسره:

اشتهر عند النحويين عدم جواز الإضمار قبل الذكر أي: تقديم الضمير على ما يفسره إلا في مسائل قليلة كما في: (ربه رجلاً) إذ إن (رب) قد تدخل في الكلام على ضمير غيبة ملازم للإفراد والتذكير، والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى، وفي باب التنازع نحو: ضربوني وضربت قومَك، أو إذا دل الحال عليها[1].

وقد ورد تقديم الضمير على ما يفسره مراعاة لرؤوس الآي كما في قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ طه: ٦٧.

- وضع الظاهر موضع المضمر:

ذكر النحويون[2] أن وضع المظهر موضع المضمر في موضع واحد جائزٌ قياساً في موضع التفخيم، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ الحاقة: ١ - ٢.

ومنعه بعضهم في غير التفخيم مطلقاً.

---

١ / الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٥٤، ٨٧، توضيح المقاصد ٢ / ٦٣٨، أوضح المسالك ٢ / ١٩٩، التصريح ٢ / ٤٣٨.

٢ / أمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٠، شرح الكافية للرضي ١ / ٢٧٣- ٢٧٤.

وعن سيبويه إجازته في غير التفخيم في الشعر خاصة بشرط أن يكون من لفظ الأول، ومنه قول عدي بن زيد:

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ نغَّص الموتُ ذا الغنى والفقيرا[1]

وقول الآخر:

لعمرك ما معنٌ بتارك حقّه ولامنسئٌ معنٌ ولا متيسّرُ[2]

وأجازه الأخفش في الشعر وفي غيره، وإن لم يكن بلفظ الأول.

وذكر ابن الشجري أنه نوعان: تكرار بعد تمام الكلام، وتكرار قبل تمامه[3].

وقد ورد في مواضع متعددة من القرآن، وقد حسُن في بعض هذه المواضع لما فيه من مناسبة رؤوس الآي، ومن ذلك:

قولـه تعـالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ الأعراف: ١٧٠ ولو جاء بالضمير لقال: إنا لا نضيع أجرهم.

وقولـــــه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ الكهف: ٣٠ ولم يقل: إنا لانضيع أجرهم.

وقوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ ﴾ الرحمن: ٩ ولم يقل: ولاتخسروه، وذلك مراعاة لرؤوس الآي، وللتأكيد والتشديد على استعماله[4].

---

١ / الكتاب ١ / ٦٢ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٠ ، خزانة الأدب ١ / ٣٧٩ . ويروى لابنه سواد بن عدي .

٢ / الكتاب ١ / ٦٣ ، خزانة الأدب ١ / ٣٧٥ .

٣ / أمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٠ .

٤ / السراج المنير ٤ / ١٥٩.

المبتدأ والخبر

ـ تقدم الظرف أو الجار والمجرور الواقع خبراً على المبتدأ:

وهو جائز إن كان المبتدأ معرفة أو نكرة موصوفة، وواجب إن كان المبتدأ نكرة لئلا يلتبس الخبر بالصفة[1]، ومن التقديم الجائز الواقع مراعاة للفاصلة قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤْصَدَةٌ﴾ البلد: ٢٠.

ـ تقديم معمول خبر المبتدأ عليه:

وذلك إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه يقدم على المبتدأ والخبر معاً مراعاة للفاصلة ولأغراض بلاغية أخرى، وهو كثير جدًا، وقد سبق ذكر كلام أبي البركات الأنباري والرضي وابن هشام في أن الأصل تقدم العامل على المعمول، ومما ورد مخالفاً لهذا الأصل لأجل المناسبة:

قوله: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ البقرة: ٤ ويرى الزمخشري في كشافه القديم كما ذكر السيوطي أن التقديم ليس لمجرد الفاصلة بل لرعاية الاختصاص أيضاً[2].

وقوله: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ آل عمران: ١٠٧.

قال الألوسي: ((وتقديم الظرف للمحافظة على رؤوس الآي))[3].

ـ توسط معمول الخبر بينه وبين المبتدأ، والمعمول جار ومجرور:

الظرف إذا كان لغواً فالأحسن تأخيره وتقديم الخبر، ويجوز تقديمه، قال ابن يعيش: ((واعلم أن الظرف إذا كان خبرًا فالأحسنُ تقديمه، وإذا كان لغوًا فالأحسن تأخيره مع أن كلاً جائزٌ، وهما عربيّان، ومنه قوله تعالى في: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

---

١ / أوضح المسالك ١ / ٢١٣ .

٢ / الإتقان ٢ / ٩٦٥ .

٣ / روح المعاني ٣ / ١٦٨.

الإخلاص: ١: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ الإخلاص: ٤ فـ (لَـهُ) لغـوٌ هنـا والخبـر (كُفُواً)))[١].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ البقرة: ٢١٧، آل عمران: ١١٦، الرعد: ٥

وقوله: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ البقرة: ٢٥ قال القرطبي: ((هم: مبتدأ، خالدون: خبره، والظرف ملغي))[٢] وذكر ابن عادل أن الظرف قدم ليوافق رؤوس الآي[٣].

وقوله: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾ النحل: ٥٤، ونحوها في سورة الروم: ٣٣ ولكن بضمير الغيبة (منهم).

وقوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ البقرة: ٢٩ ووردت في مواضع أخر، ويحتمل أيضاً إرادة الحصر[٤].

وقوله عز من قائل: ﴿وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴾ الأنبياء: ٩٦ قال ابن عادل: ((وقدم الجار على متعلقه لتواخي رؤوس الآي))[٥].

---

١ / شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٤٣.

٢ / الجامع لأحكام القرآن ١ / ١٦٧.

٣ / اللباب لابن عادل ١ / ٤٥٨.

٤ / روح المعاني ١٤ / ٢٧.

٥ / اللباب ١٣ / ٥٩٩.

الفاعل

ـ تقديم المفعول به على الفاعل:

وهذا خلاف الأصل إذ الأصل أن يأتي الفعل ثم الفاعل ثم المفعول، وتقدم المفعول على فاعله قد يكون واجباً، وقد يكون ممتنعاً، وقد يكون جائزاً، وقد ورد مخالفة هذا الأصل للمناسبة في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾ القمر: ٤١ وهذا من التقديم الجائز[١].

المفعول به

ـ تقديم المفعول به على الفعل والفاعل:

تقرر عند النحويين أن الأصل في العامل أن يتقدم على المعمول[٢]، قال أبو البركات الأنباري: ((ولاشك أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول))[٣]، قال الرضي: ((والعامل متقدم الرتبة على معموله))[٤]، وقال ابن هشام ـ رحمه الله ـ: ((وأصل العامل أن يتقدم على المعمول))[٥] هذا في العامل والمعمول عموماً، أما في تقدم المفعول به على الفعل والفاعل فقد قال ابن مالك في خلاصته:

والأصل في الفاعل أن يتصلا ... والأصل في المفعول أن ينفصلا

قد يجاء بخلاف الأصل ... وقد يجي المفعول قبل الفعل[٦]

---

١ / أوضح المسالك ٢ / ١١٩ وما بعدها.

٢ / الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٦٨، ٢٣٦، شرح الأشموني ١ / ٣١٤.

٣ / أسرار العربية ص ١٧٣.

٤ / شرح الرضي على الكافية ١ / ٥٨.

٥ / مغني اللبيب ٢ / ٦١٣، ونقله عنه الصبان في حاشيته ١ / ٣١٢.

٦ / ص ٢٥.

وتكلم شراح الألفية عن هذه المسألة[1]، وذكروا مسائل التوسط ومسائل التقديم جوازاً ووجوباً، وقد ورد في بعض الآيات مخالفة هذا الأصل مراعاة للمناسبة، ومن الشواهد على ذلك ما يأتي:

١ـ قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ البقرة: ٨٧.

٢ ـ وقوله تعالى﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ المائدة: ٧٠، وقد نص أبوحيان وغيره من المفسرين على أن هذا التقديم مراعاة لرؤوس الآي، وهو ظاهر[2].

ـ تقديم الجار والمجرور الواقع معمولاً للفعل على الفعل والفاعل:

سبق بيان أن الأصل أن يتقدم العامل على المعمول، وفي هذه المسألة مخالفة له ومن أمثلتها قوله: ﴿أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ النحل: ٧١ ويحتمل أيضاً أن يراد بالتقديم الاهتمام أو إيهام الاختصاص مبالغة، ذكره الألوسي[3].

وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ الأعراف: ٢٠٦ قال أبو حيان: ((وتقديم المجرور يؤذن بالاختصاص أي: لايسجدون إلا له، والذي يظهر أنه إنما قدم المجرور ليقع الفعل فاصلة فأخره لذلك ليناسب ما قبله من رؤوس الآي))[4].

وقوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ آل عمران: ١٢٢ ووردت في سور أُخَر، قال ابن عادل: ((قدم للاختصاص ولتناسب رؤوس الآي))[5].

---

١ / شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٢٧، المقاصد الشافية ٢ / ٥٩٣.

٢ / البحر المحيط ١ / ٣٩٠، اللباب في علوم الكتاب ٢ / ٢٦٨ و٧ / ٤٥١.

٣ / روح المعاني ١٠ / ٢٣٥.

٤ / البحر المحيط ٦ / ٢٧.

٥ / اللباب ٥ / ٥١٢.

وقوله سبحانه: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ البقرة: ٣ ووردت في سور أخرى، قدم الجار والمجرور للمحافظة على رؤوس الآي، وللاهتمام بها أيضاً[١].

وقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ النحل: ٥، جاء في البحر المديد: ((إنما قدم المعمول للمحافظة على رؤوس الآي))[٢].

ـ تقديم معمول المفعول به عليه:

وهو جائزٌ من باب أولى لأن المفعول به نفسه يجوز تقديمه، ومما ورد من ذلك:

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا۟ لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِۦ تَبِيعًا﴾ الإسراء: ٦٩.

وفي الآية أيضاً الجمع بين المجرورات (علينا) و (به) إذ الأحسن الفصل بَيْنَهَا إِلَّا أَنَّ مُرَاعَاةَ الْفَاصِلَةِ اقْتَضَتْ عَدَمَهُ وَتَأْخِيرَ (تَبِيعًا) نقله السيوطي عن ابن الصائغ[٣].

ـ حذف المفعول به:

لاينبغي التوسع في تقدير مفعول لكل فعل متعد، وقد ذكر ابن هشام في الباب الخامس من المغني مبحثاً بعنوان (بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف وليس منه) وذكر أن المتحدث أحياناً يريد الإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، ولايُذكر المفعول ولايُنوى، وذكر لذلك أمثلة منها: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ البقرة: ٢٥٨ ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الزمر: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ الأعراف: ٣١ ٤.

فإذا قصد تعليقه بمفعوله ذُكر أو قُدِّر نحو: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾ آل عمران: ١٣٠ ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ الضحى: ٣ .

---

١ / البحر المحيط ١ / ٢٥، تفسير روح البيان لإسماعيل حقي ص٣٩، السراج المنير ١ / ١٨.

٢ / ٣ / ٢٤٦.

٣ / الإتقان ٢ / ٩٥١.

٤ / ٢ / ٦١٢.

وقد يجب تقديره لأمر صناعي ككونه عائداً على موصول، أو رابطاً في جملة الخبر نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ الفرقان: ٤١ ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[1] الحديد: ١٠ في قراءة الرفع.

ومن مواضع حذف المفعول به للمناسبة:

قوله تعالى ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ .... أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ الضحى: ٣، ٦ – ٨.

حذف المفعول به وهو ضمير الخطاب لمراعاة رؤوس الآي.

قال الفراء: يريد: وما قلاك، فألقيت الكاف كما يقول: قد أعطيتك وأحسنت، ومعناه: أحسنت إليك، فتكتفي بالكاف الأولى من إعادة الأخرى، ولأن رؤوس الآيات بالياء فاجتمع ذلك فيه[2].

ومن الأسرار التي قيلت في ذلك أيضاً أنها لما كانت نعماً مادية لم يبرز الضمير لئلا يثقل عليه المنة، بينما أبرزه عند ذكر النعم المعنوية التي انفرد بها صلى الله عليه وسلم في قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ۝٢ ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ۝٣ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ۝٤﴾[3] الشرح: ١ – ٤.

وقوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ الليل: ٥ فحذف مفعول (اتقى) مراعاة للمناسبة إذ إن أواخر الآيات منتهية بالألف.

---

١ / برفع (كلٌ) وهي قراءة ابن عامر، وهي كذلك في مصاحف أهل الشام، وقرأ باقي السبعة بالنصب. السبعة ص٦٢٥.

٢ / معاني القرآن ٣ / ٢٧٤، ونقله عنه الواحدي في البسيط ٢٤ / ١٠٥ مع اختلاف يسير.

٣ / أضواء البيان ٩ / ١٦٣.

وقوله سبحانه: ﴿ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾ طه: ٣ فحذف مفعول (يخشى) مراعاة لرؤوس الآيات المجاورة لها والتي تنتهي بالألف.

كان وأخواتها

ـ تقديم خبر كان على اسمها:

كقوله سبحانه: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ الإخلاص: ٤.

قال القرطبي: ((وفيه تقديم وتأخير، تقديره: ولم يكن أحدٌ كفواً له، فقدم خبر كان على اسمها لينساق أواخر الآي على نظم واحد))[1].

وقال أبو حيان: ((وتوسط الخبر وإن كان الأصل التأخر، لأن تأخر الاسم هو فاصلة فحسن ذلك))[2].

وقوله: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الروم: ٤٧.

قال أبو حيان: ((والظاهر أن (حقاً) خبر (كان) و (نصر المؤمنين) الاسم، وأخر لكون ما تعلق به فاصلة للاهتمام بالجزاء إذ هو محط الفائدة))[3].

ـ تقديم معمول خبر كان عليها:

ورد في كتاب الله تقديم معمول خبر (كان) عليها لإرادة التناسب، وهو جائز فيها وفي أخواتها إلا (دام) اتفاقاً، و(ليس) عند جمهور البصريين[4]، قال ابن مالك ـ رحمه الله ـ:

وفي جميعها توسط الخبر أجز وكلٌ سبقَه دام حظر[5]

---

١ / الجامع لأحكام القرآن ٢٠ / ١٦٩. وفي النسخة المطبوعة : (تقديره : ولم يكن له كفواً أحدٌ) وهذا خطأ ظاهر. ينظر : البحر المحيط ٨ / ٥٣٠.

٢ / البحر المحيط ٨ / ٥٣١.

٣ / البحر المحيط ٧ / ١٧٣.

٤ / أوضح المسالك ١ / ٢٤٤.

٥ / الخلاصة ص ١٩.

وقد ورد تقديم معمول خبر كان عليها للتناسب، ومنه:

١. قوله تعالى ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ سبأ: ٤٠.

٢. وقوله سبحانه: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ الأعراف: ١٧٧

ـ توسط معمول خبر كان بين اسمها وخبرها وهو جار ومجرور:

كقوله: ﴿فَكَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ الحجر: ٨١.

وقوله سبحانه: ﴿فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ البقرة: ١١٣.

قال الألوسي ـ رحمه الله ـ: ((و(فيه) متعلق بـ(يختلفون) لا بـ(كانوا)، وقدم عليه للمحافظة على رؤوس الآي))[١].

وقوله سبحانه: ﴿بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا﴾ الانشقاق: ١٥.

قال ابن عاشور: ((وتقديم المجرور على متعلقة للاهتمام بهذا المجرور، أي بصير به لا محالة مع مراعاة الفواصل))[٢].

ـ توسط معمول خبر كان بين اسمها وخبرها وليس بظرف أو جار ومجرور:

ورد تقديم معمول خبر (كان) على الخبر، أي: توسطه بين الاسم والخبر للمناسبة، ومن ذلك:

قوله: ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ البقرة: ٥٧، الأعراف: ١٦٠، التوبة: ٧٠ ومواضع أخر.

قال أبو حيان: ((وقدم معمول الخبر عليه هنا، وهو قوله: (أنفسهم) ليحصل بذلك توافق رؤوس الآي والفواصل، وليدل على الاعتناء بالإخبار عن من حل به الفعل))، ثم قال

---

١ / روح المعاني ١ / ٤٧٣ .

٢ / التحرير والتنوير ١٥ / ٢٢٦ .

بعد ذكر بعض أوجه حسن التقديم: ((فلما اجتمعت هذه المحسنات لتقديم المفعول كان تقديمه هنا الأفصح))[1].

إن وأخواتها

ـ توسط معمول خبر إنّ وأنّ بين اسمها وخبرها:

وغالباً ما يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ومعلوم أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لايتوسع في غيرهما، ومما ورد من ذلك:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ المؤمنون: ٥٧ ـ ٥٩.

قال ابن عاشور: ((وتقديم المجرورات الثلاثة على عواملها للرعاية على الفواصل مع الاهتمام بمضمونها))[2].

وفي الآية الأخرى: ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ﴾ الهمزة: ٨.

وقوله: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ الحج: ٧٠ ووردت في مواضع أخر ويحتمل أيضاً إرادة القصر، أي: يسير عليه لا على غيره[3].

وكقوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ البقرة: ٢٠٣ ومواضع أخر.

ـ الاعتراض بالشرط بين اسم (إنّ) وخبرها:

كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ البقرة: ٧٠.

---

١ / البحر المحيط ١ / ٢٧٦.

٢ / التحرير والتنوير ٩ / ٧٧.

٣ / روح المعاني ١٣ / ١٣٤.

قال أبو حيان: ((وقياس الشرط الذي حذف جوابه أن يتأخر عن الدليل على الجواب، فكأن الترتيب أن يقال في الكلام: إن زيداً لقائمٌ إن شاء الله، أي: إن شاء الله فهو قائم، لكنه توسط هنا بين اسم إنَّ وخبرها ليحصل توافق رؤوس الآي))[1].

وقال الألوسي: ((توسط الشرط بين اسم (إنَّ) وخبرها لتتوافق رؤوس الآي))[2].

الحال

ـ تقديم الجار والمجرور الواقع حالاً على عامله:

الأصل في عامل الحال أن يتقدم عليها، ولايجوز تقدم الحال على عاملها إلا إذا كان فعلاً متصرفاً، أو صفة تشبه الفعل المتصرف، قال ابن مالك ـ رحمه الله ـ:

والحال إن ينصب بفعلٍ صُرِّفا أو صفة أشبهت المصَرَّفا

فجائزٌ تقديمه كمسرعـــــــــا ذا راحلٌ ومخلصاً زيدٌ دعا[3]

وفي قوله تعالى: ﴿ لِنُرِيَكَ مِنْ ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَى ﴾ طه: ٢٣ ورد تقدم الجار والمجرور الواقع حالاً وهو (من آياتنا) على عامله الصفة المشبهة للفعل المتصرف وهي (الكبرى) رعياً للفاصلة، وهو جائزٌ وإن كان خلاف الأصل، وهذا عند من أجاز إعراب (الكبرى) مفعولاً ثانياً لـ(نري)، وفي الآيات أقوال أخرى[4].

وكذلك قال (الكُبرى) ولم يقل (الكبيرة)، قال القرطبي: ((وكان حقه أن يقول الكبيرة، وإنما قال (الكبرى) لوفاق رؤوس الآي، وقيل: فيه إضمار، معناه: لنريك من آياتنا

---

١ / البحر المحيط ١ / ٤١٩ .

٢ / روح المعاني ١ / ٣٦٣.

٣ / الخلاصة ص٣٣ .

٤ / وهم الزمخشري والحوفي وابن عطية وأبو البقاء . البحر المحيط ٦ / ٢٢٣ .

الآيـة الكبـرى))[1] فجـرى الجمـع مجـرى الواحـدة المؤنثـة، كقولـه تعـالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ الأعراف: ١٨٠، وقوله: ﴿مَشَارِبُ أُخْرَىٰ﴾ طه: ٢١٨[2].

حروف الجر

ـ إنابة حرف جر مكان آخر:

ذكر ابن هشام أن مذهب البصريين هو أن حروف الجر لاينوب بعضها عن بعض قياساً، وما ورد من ذلك فلهم فيه عدة تخريجات:

١ـ أن يؤولوه تأويلاً يقبله اللفظ.

٢ـ أن يضمن الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف.

٣ـ أن الحرف قام مقام غيره شذوذاً.

والكوفيون يجيزون ما ورد من ذلك ولايجعلونه شاذاً[3].

وقد وردت نيابة حرف جر عن آخر مراعاة للفاصلة وهو:

قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ الزلزلة: ٥.

والأصل أن يعدى الفعل أوحى بـ(إلى).

قال أبو حيان: ((وعُدي (أوحى) باللام لا بـ(إلى) وإن كان المشهور تعديتها بـ(إلى) لمراعاة الفواصل))[4].

---

١ / الجامع لأحكام القرآن ١١ / ١٢٨.

٢ / البحر المحيط ٦ / ٢٢٣.

٣ / مغني اللبيب ١ / ١١١، وينظر أيضاً من المغني ٢ / ٦٥٦ ففيه تنبيه على خطأ قول بعضهم : (ينوب بعض حروف الجر عن بعض) ويرى أن الصواب : قد ينوب .

٤ / البحر المحيط ٨ / ٤٩٧.

النعت

ـ تقديم النعت على المنعوت:

ذكر النحويون أنه لايجوز أن تتقدم الصفة على الموصوف ، لأنها تابعة له[1]، ومما خرج عن هذا الأصل فتقدمت الصفة فيه على الموصوف ـ عند بعض العلماء ـ قوله تعالى: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ فاطر: ٢٧.

نُقل عن الفراء والعكبري أن هذا على التقديم والتأخير[2].

وقال ابن عاشور: ((فالغربيب يدل على أشد من معنى أسود، فكان مقتضى الظاهر أن يكون (غَرَابِيبُ) متأخرا عن (سُودٌ) لأن الغالب أنهم يقولون: أسود غربيب، كما يقولون: أبيض يقق، وأصفر فاقع، وأحمر قان، ولا يقولون: غربيب أسود وإنما خولف ذلك للرعاية على الفواصل المبنية على الواو والياء الساكنتين ابتداء من قوله: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ فاطر: ١٥... ودعوى كون (غَرَابِيبُ) صفة لمحذوف يدل عليه (سُودٌ) تكلف واضح))[3].

ـ تقديم النعت بالجملة على النعت المفرد:

إذا نعت بمفرد وظرف ومجرور وجملة فالغالب تأخير الجملة، قال ابن مالك في التسهيل: ((وإذا نعت بمفرد وظرف وجملة قُدِّم المفرد وأُخِّرت الجملة غالباً))[4] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾ غافر: ٢٨

---

١ / الأصول لابن السراج ٢ / ٢٢٥ ، الخصائص ١ / ٢١٣ ، ٢ / ٣٨٥ ، شرح الرضي ٢ / ٦٥١ .

٢ / البسيط للواحدي ١٨ / ٤١٩ ، التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٧٥ . ولم أقف عليه في معانيه . وهناك توجيهات أخرى في الآية . ينظر : البحر المحيط ٧ / ٢٩٧ .

٣ / التحرير والتنوير ١١ / ٣٠٣ .

٤ / تسهيل الفوائد ص ١٦٩، شرح التسهيل ٣ / ٣٢٠ .

وقد تُقَدَّمُ الجملة وإن لم يكن غالباً كما في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ المائدة: ٥٤، وكقول النابغة:

كليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصبِ وليلٍ أقاسيه بطيءِ الكواكبِ

فنعت (ليلٍ) أولاً بجملة (أقاسيه) ثم نعته بالمفرد (بطيء)[1].

ومما ورد من ذلك مراعاة لرؤوس الآي قوله تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ الإسراء: ١٣ على أن (يلقاه) و(منشورا) صفتان[2].

ـ تقديم الجار والمجرور الواقع نعتاً على النعت الذي ليس كذلك:

كقوله عز وجل: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْ نَبَاتٍ شَتَّى﴾ طه: ٥٣ فالجار والمجرور، و(شتى) نعتان لأزواج، والأصل أن يتقدم النعت المفرد، ولكن قدم الجار والمجرور لتستوي رؤوس الآي[3].

ـ النعت بالاسم في موضع وبالفعل في آخر مع التقارب في السياق:

جاء في قصة لوط مع قومه ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ﴾ الأعراف: ٨١ باسم الفاعل ليدلّ على الثبوت ولموافقة ما سبق من رؤوس الآي في ختمها بالأسماء.

وجاء في موضع آخر في القصة نفسها: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ النمل: ٥٥ بالمضارع لتجدد الجهل فيهم ولموافقة ما سبق من رؤوس الآي في ختمها بالأفعال[4].

ـ الفصل بين النعت والمنعوت:

كقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى ﴿١٩﴾ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾ النجم: ١٩ – ٢٠.

---

١ / خزانة الأدب ٥ / ٧٤.

٢ / البحر المحيط ٦ / ١٤. وأجاز أبو حيان وجهاً آخر وهو أن تكون (منشوراً) حالاً من مفعول (يلقاه).

٣ / المحرر الوجيز ٤ / ٤١١.

٤ / البحر المحيط ٥ / ٣٨٩.

وهذا على وجه قيل في الآية، وهو أن (الأخرى) صفة للعُزّى، وأُخِّرت لمناسبة الفاصلة.

قال أبو حيان: ((وقيل: (الأخرى) صفة لـ(العزى) ؛ لأنها ثانية (اللات)، والثانية يقال لها: الأخرى، وأخرت لموافقة رؤوس الآي))[1].

قال البغوي: ((وأما (الأخرى) فإن العرب لا تقول: الثالثة الأخرى، إنما الأخرى ها هنا نعت للثانية، قال الخليل: فالياء لوفاق رؤوس الآي))[2].

ورجح أبو حيان بأن (الثالثة الأخرى) صفتان لـ (مناة) يفيدان التأكيد[3].

وذكر ابن عاشور أن هذا جار على أسلوب العرب عندما يخبرون عن متعدد وفيه من يُظن عدم دخوله لعظمة أو تباعد تلبُّسه بما تلبس به نظراؤه فيقال: وفلانٌ هو الآخر[4].

العطف

ـ تقديم المفضول على الفاضل:

معلوم أن الواو العاطفة لمطلق الجمع، ولاتفيد ترتيباً ولاتعقيباً كما قال ابن مالك:

فاعطف بواوٍ سابقاً أو لاحقا في الحكم أو مصاحباً موافقا[5]

ولكن الغالب في أسلوب القرآن تقديم الفاضل على المفضول كتقديم الذكر على الأنثى، والحر على العبد، والحي على الميت، والسمع على البصر، والمهاجرين على الأنصار، وموسى على هارون[6]. لكن قد يحصل مراعاة للفاصلة مخالفة هذا الغالب، وشاهد ذلك:

قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ طه: ٧٠ فقدم الفاضل على الأفضل.

---

١ / البحر المحيط ٨ / ١٦٠.

٢ / تفسير البغوي ٧ / ٤٠٩.

٣ / البحر المحيط ٨ / ١٦٠.

٤ / التحرير والتنوير ١٣ / ١٠٥.

٥ / الخلاصة ص ٤٧.

٦ / الإتقان ٢ / ٦٧٤، ٩٤٢، ٩٤٦.

ولم يرتض ذلك الباقلاني لأنه لايرى أن ما يحصل من نحو هذا مراعاة للفواصل لئلا يقال: إن في القرآن سجعًا، قال: ((وأما ما ذكروه من تقديم موسى على هارون عليهما السلام في موضع وتأخيره عنه في موضع لمكان السجع ولتساوي مقاطع الكلام فليس بصحيح؛ لأن الفائدة عندنا غير ما ذكروه، وهي أن إعادة ذكر القصة الواحدة بألفاظ مختلفة تؤدي معنى واحدًا من الأمر الصعب الذي تظهر فيه الفصاحة وتتبين فيه البلاغة))[1].

وقال أيضًا: ((فعلى هذا يكون المقصد بتقديم بعض الكلمات وتأخيرها إظهار الإعجاز على الطريقتين جميعًا دون التسجيع الذي توهموه))[2].

والذي يظهر أن مراعاة الفاصلة في نحو أمرٌ ظاهر لايمكن إنكاره.

ـ تقديم ما هو متأخر في الزمان:

وكما ذكر في المسألة السابقة أن الواو لمطلق الجمع، ولكن الغالب في أسلوب القرآن عطف المتأخر في الزمان على السابق، وقد حصل مخالفة ذلك في قوله تعالى: ﴿ فَلِلَّهِ ٱلْآخِرَةُ وَٱلْأُولَىٰ ﴾ النجم: ٢٥ مراعاة للفاصلة كما يقول بعض المفسرين.

قال أبو حيان: ((وقدم الآخرة في الذكر لشرفها وديمومتها، وأخر الأولى لتأخيرها في ذلك، ولكونها فاصلة فلم يراع الترتيب الوجودي كقوله: ﴿ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَٱلْأُولَىٰ ﴾ الليل: ١٣))[3].

---

١ / إعجاز القرآن ص٨١.

٢ / إعجاز القرآن صـ٨١.

٣ / النهر الماد لأبي حيان بحاشية نسخة من البحر المحيط ٨ / ١٥٧ والكلام في نسختي من البحر غير مستقيم ويظهر أن فيه سقطا .

ـ ترك المطابقة بين الجملتين المتعاطفتين في الاسمية أو الفعلية:

الأصل عطف الجملة الاسمية والفعلية على مثلهما، وقد تحصل المخالفة، وحكم بعضهم بقبحه وأنه لايصار إليه إلا للضرورة، وورود هذه الشواهد يدل على جوازه وإن كان خلاف الأصل[1].

قال ابن هشام: ((وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين... أو اسميتين... أو مختلفتين))[2] واستشهد لكل منها.

وذكر الأشموني ثلاثة مذاهب للنحويين في عطف الجملة الفعلية على الاسمية والعكس: الجواز، والمنع، والجواز في الواو فقط[3].

ومما ورد من ذلك لتناسب الآي قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ الأعراف: ١٩٣ ولو جرى على الأصل لقال: أدعوتموهم أم صمتم، ولكن عبر بذلك مراعاة لرؤوس الآي.

قال أبو حيان: ((وكانت الجملة الثانية اسمية لمراعاة رؤوس الآي))[4].

ومن الأسرار الملتمسة في هذا العدول ((أنّ الفعل يشعر بالحدوث واسم الفاعل يشعر بالثبوت والاستمرار فكانوا إذا دهمهم أمر معضل فزعوا إلى أصنامهم وإذا لم يحدث بقوا ساكتين، فقيل: لا فرق بين أن تحدثوا لهم دعاء وبين أن تستمروا على صمتكم فتبقوا على ما أنتم عليه من عادة صمتكم وهي الحالة المستمرة))[5].

---

١ / الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص ١٧٩.

٢ / أوضح المسالك ٣ / ٣٦٨.

٣ / شرح الأشموني ٣ / ١١٢٨.

٤ / البحر المحيط ٤ / ٤٣٩.

٥ / البحر المحيط ٦ / ١٤، روح البيان لإسماعيل حقي ٤ / ٣٤٩.

ونقل ابن عاشور عن القرطبي عن ثعلب أن المعنى واحد وأن هذا لمجرد رعاية الفاصلة، ورد على ثعلب رأيه، وإذا حصل التماس معنى بلاغي لاتكلف فيه مع مراعاة الفاصلة فهو أولى[1].

وقوله سبحانه: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ البقرة: ٨ ولم يقل: ما آمنوا مطابقة لقولهم ؛ لأنه لايستلزم نفيه عنهم في الحال، فلما قال: (وما هم بمؤمنين) دل على نفيه عنهم في الحال، وفيه أيضاً مراعاة للفاصلة[2].

ونحوه - وإن لم يكن فاصلة - قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ المائدة: ٣٧.

ومن ذلك عدم التطابق بين الجملة المعطوفة وبين الجملة المعطوف عليها والواقعة صلة للموصول كقوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ آل عمران: ١٤٢.

قال الألوسي: ((وإيثار الصابرين على الذين صبروا للإيذان بأن المعتبر هو الاستمرار على الصبر، وللمحافظة على رؤوس الآي))[3].

وكقوله سبحانه: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ العنكبوت: ٣ ولم يقل: وليعلمن الذين كذبوا مراعاة للفاصلة، ففي الجملة الأولى جاء الموصول (الذي) وصلته جملة، والثانية أل الموصولة، وصلتها وصف.

وكقوله تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ البقرة: ١٧٧.

---

١ / التحرير والتنوير ٥ / ٢١٩ .

٢ / الكشاف ١ / ٦٣ ، التحرير والتنوير ١ / ٢٦٤ .

٣ / روح المعاني ٣ / ٢٣٧.

ـ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه:

كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾ طه: ١٢٩.

فـ (أجلٌ) معطوف على (كلمةٌ) وفصل بينهما بجواب (لولا) مراعاة للفاصلة.

قال أبو حيان: ((والظاهر عطف (وأجلٌ مسمى) على (كلمةٌ) وأُخِّر المعطوف عن المعطوف عليه، وفصل بينهما بجواب (لولا) لمراعاة الفواصل ورؤوس الآي))[١].

النداء

ـ تخصيص أحد المخاطبين بالنداء:

الأصل المطابقة بين اللفظ والمخاطب في الإفراد والتثنية والجمع، وقد ورد جعل الخطاب لواحد وإن كان الكلام موجهاً لاثنين، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَىٰ ﴾ طه: ٤٩ فقال أولاً: ﴿ فَمَن رَّبُّكُمَا ﴾ على التثنية، ثم قال: ﴿ يَا مُوسَىٰ ﴾ فخصه بالنداء، فيحتمل أن ذلك لمشاكلة رؤوس الآي، ويحتمل أيضاً أن موسى كان مقدما على هارون فخصه بالنداء، أو أنه هو المخاطب [٢].

وعكسه أن يجعل الفعل لاثنين وهو لواحد، ومنه قوله تعالى: ﴿ نَسِيَا حُوتَهُمَا ﴾ الكهف: ٦١، والناسي واحد بدليل: ﴿ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ ﴾ الكهف: ٦٣، وكقوله: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ الرحمن: ٢٢، وهو إنما يخرج من المالح، ويرى الشيخ الشنقيطي ـ رحمه الله ـ أن هذا القول باطل لمناقضته ما في القرآن إذ إن الله يقول: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي

---

١ / البحر المحيط ٦ / ٢٦٨، والمحرر الوجيز ٤ / ٤٣٢ . وجوز الزمخشري في الكشاف ٣ / ٩٣ رأياً آخر وهو أن تكون (كلمة) معطوفة على الضمير في (كان) أي : لكان الأخذ العاجل وأجل مسمى لازمين لهم. وفيه تكلف .

٢ / البسيط ١٤ / ٤١٣، تفسير القشيري ٥ / ١٠.

﴿ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ۖ وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ فاطر: ١٢[1].

الممنوع من الصرف

ـ صرف ما لاينصرف:

أجمع النحويون على جواز صرف ما لاينصرف للضرورة ؛ لأنه رجوع إلى الأصل، وعليه شواهد كثيرة من أشعار العرب، وأما في النثر فنقل عن بعض العرب[2].

قال أبو حيان: ((ونقل الأخفش في الكبير له، والزجاجي في نوادره أن بعض العرب يصرف ما لاينصرف في الكلام، وسائر العرب لايصرفونه إلا في الشعر))[3].

وقد ورد صرف ما لاينصرف مراعاة للفاصلة في قوله تعالى: ﴿وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا ۝١٥ قَوَارِيرَا مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ الإنسان: ١٥ – ١٦[4].

إعراب الفعل

ـ عدم حذف حرف العلة مع دخول الجازم:

وهذا كقراءة حمزة: ﴿لَّا تَخَٰفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ طه: ٧٧[5].

---

١ / معاني القرآن ٢ / ١٨٠، أضواء البيان ٧ / ٤٩٢ .

٢ / الإنصاف ٢ / ٤٩٣، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٠٩، أوضح المسالك ٤ / ١٣٥.

٣ / ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٨٠.

٤ / وهي قراءة عاصم في رواية أبي بكر ونافع والكسائي، وفيها قراءات أخرى لاشاهد فيها لما نحن بصدده. السبعة ص٦٦٣، إعراب القراءات الشواذ ٢ / ٦١٥، البحر المحيط ٨ / ٣٨٩، إتحاف فضلاء البشر ٢ / ٥٥٨.

٥ / بجزم (تخف) ورفع (تخشى)، وقرأ الباقون (لاتخافُ). السبعة ص٤٢١.

قال الفراء: ((فجزم على الجزاء، ورفع (ولاتخشى) على الاستئناف... ولو نوى حمزة بقوله: (ولاتخشى) الجزم وإن كانت فيه الياء كان صواباً))[1] ثم أورد ثلاثة شواهد من الشعر على بقاء حرف العلة في المضارع المجزوم.

وذكر بعضهم أن الألف لم تحذف في (ولا تخشى) مراعاة لرؤوس الآي، وأجاز أبو علي الفارسي والزمخشري وأبو حيان أن لاتكون هذه الألف لام الفعل، ولكنها ألف زائدة للإطلاق من أجل الفاصلة كما في قوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ الأحزاب: ٦٧ [2].

ومما ذكره السيرافي في توجيهها قوله: ((الوجه الثاني أن تكون الألف في (تخشى) زيدت لإطلاق الفتحة إذ كانت رأس آية كما تزاد في القوافي والكلام المسجوع))[3].

وكقوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ الأعلى: ٦.

والأظهر أن (لا) هنا نافية وليست ناهية، وقد قيل: إنها ناهية، ولم تحذف الألف الألف مراعاة للفاصلة، أو أن هذه ألف زائدة لأجل الفاصلة، ولكن كونها نافية أولى [4].

وذكر السيرافي أن هذه الآية كقراءة حمزة: ﴿لَّا تخف دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ طه: ٧٧ [5].

ـ رفع الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية المسبوقة بنهي:

ذكر النحويون أن المضارع ينصب بأن المضمرة الواقعة بعد نفي أو طلب محضين، كما قال ابن مالك:

وبعد فا جواب نفي أو طلب محضين أنْ وسترها حتمٌ نصَبْ[6]

---

١ / معاني القرآن ٢ / ١٨٧.

٢ / ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ٧٠، الحجة ٥ / ٢٣٩، البسيط للواحدي ١٤ / ٤٧٦، الكشاف ٣ / ٧٥ ـ ٧٦، البحر المحيط ٦ / ٢٤٥.

٣ / ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ٧٠.

٤ / الكشاف ٤ / ٧٢٦، البحر المحيط ٨ / ٤٥٣ ـ ٤٥٤، التحرير والتنوير ١٣ / ٢٨١.

٥ / ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ٧٠.

٦ / الخلاصة ٥٨.

وذهب الكوفيون وتبعهم الأعلم إلى أن الفعل قد يرفع بعد الفاء، ويكون معناه المنصوب، وذلك قليل[1].

ومما خرج عن هذا الأصل مراعاة لتناسب الآي قوله ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ المرسلات: ٣٦ إذ لم ينصب الفعل بأن المضمرة الواقعة بعد فاء السببية والمسبوقة بنفي بل رفع على العطف على (يؤذن) مراعاة للفاصلة.

قال الفراء: ((نويت بالفاء أن يكون نسقاً على ما قبلها، واختير ذلك لأن الآيات بالنون، فلو قيل: فيعتذروا لم يوافق الآيات، وقد قال الله عز وجل: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾ فاطر: ٣٦ بالنصب، وكلٌ صوابٌ))[2].

وكذا رأى ابن عطية أنه أوثر العطف على نصب ما بعد الفاء بأن المضمرة لتناسب رؤوس الآي، والوجهان عنده جائزان[3].

جاء في تفسير الواحدي[4] بعد إيراد نص الفراء: ((والعرب تستحب وفاق الفواصل كما تستحب وفاق القوافي، والقرآن نزل على ما تستحب العرب من موافقة المقاطع)).

إذن الوجهان جائزان ـ كما ذكر ابن عطية ـ وأوثر العطف لما فيه من غرض زائد وهو مناسبة رؤوس الآي.

---

١ / ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٦٨ وما بعدها، البحر المحيط ٨ / ٣٩٩، مغني اللبيب ٢ / ٤٨١، أوضح المسالك ٤ / ١٧٧ وما بعدها، التصريح ٤ / ٣٣٢.

٢ / معاني القرآن ٣ / ٢٢٦.

٣ / المحرر الوجيز ٥ / ٣٩٣.

٤ / البسيط ٢٣ / ١٠٣، وينظر أيضاً تفسير الخازن ٧ / ١٩٨.

ـ رفع الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط بـ(ثم):

ذكر النحويون أنه إذا عطف على جواب الشرط بالواو أو الفاء جاز في المعطوف الجزم على العطف، والرفع على الاستئناف، والنصب بـ(أنْ) مضمرة، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ البقرة: ٢٨٤ قرئت (فيغفر) بالأوجه الثلاثة، وكقوله سبحانه: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ الأعراف: ١٨٦ قرئت (ويذرهم) كذلك بالأوجه الثلاثة، قال ابن مالك ـ رحمه الله ـ:

والفعل من بعد الجزا إن يقترن بالفا أو الواو بتثليث قمن[1]

أما إذا عطف الفعل بغير الفاء أو الواو من حروف العطف فالأصل فيه الجزم، وأما الرفع فهو على الاستئناف، وقد حصل مخالفة ذلك مراعاة للفاصلة في قوله تعالى: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ آل عمران: ١١١.

قال الفراء: (((ثم لاينصرون) مرفوع على الاستئناف، ولأن رؤوس الآيات بالنون، فذلك مما يقوي الرفع، كما قال: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ المرسلات: ٣٦ فرفع))[2].

ـ تقديم معمول الفعل الواقع جواباً للقسم على الجواب:

كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ آل عمران: ١٥٨.

قال ابن عادل: ((قُدِّم للاختصاص، أي: إلى الله لا إلى غيره يكون حشركم، أو للاهتمام به، وحسّنه كونُه فاصلة))[3].

---

١ / الخلاصة ص ٥٩ ، أوضح المسالك ٤ / ٢١٣ .

٢ / معاني القرآن ١ / ٢٢٩ . وينظر : الكشاف ١ / ٣٩٣ ، البحر المحيط ٣ / ٣٢ ـ ٣٣ .

٣ / اللباب ٦ / ١٤ .

ثانياً: الصرف:

تصريف الأفعال

ـ العدول بالفعل عن البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول:

الصيغة الأصلية هي صيغة الفعل المبني للمعلوم، وقد عُدل عنها مراعاة للفاصلة في مواضع منها:

قولـه تعـالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ البقرة: ٢٨ فقال: يميتكم ثم يحييكم فلو جرى على سياق الفعلين لقال: يُرْجِعُكم، ولكنه قال: تُرجعون بالبناء للمجهول مراعاة للسياق[١].

قال أبو حيان: ((كان سياق هذا الإسناد أن يكون الفعل في الرجوع مسنداً إليه لكنه كان يفوت تناسب الفواصل والمقاطع... وبني الفعل للمفعول حتى لايفوت التناسب اللفظي))[٢].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ﴾ الليل: ١٩.

قال أبو حيان: ((تُجزى مبنياً للمفعول لكونه فاصلة، وكان أصله: نجزيه إياها، أو نجزيها إياه))[٣].

ـ التعبير بالفعل المضارع بدل الفعل الماضي:

كقوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ البقرة: ٨٧ ولم يقل: (قتلتم) كما قال في الجملة السابقة (كذبتم) مراعاة لرؤوس الآي.

---

١ / البحر المحيط ١ / ٢٧٨، روح المعاني ١ / ٢٤٦.

٢ / البحر المحيط ١ / ٢٧٨.

٣ / البحر المحيط ٨ / ٤٧٩.

ذكر أبو حيان أنه أتى بفعل القتل مضارعاً لإرادة تقريب الصورة الماضية في الذهن، ولمناسبة الفاصلة[1].

ومثله قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ المائدة: ٧٠ .

تصريف الأسماء

التذكير والتأنيث

- إيثار تذكير اسم الجنس أو تأنيثه:

يجوز في اسم الجنس الجمعي - وهو ما يفرق بينه وبين واحده بالياء كعرب وعربي أو التاء كنخلة ونخل - التذكير والتأنيث، والتأنيث لغة أهل الحجاز، وربما ذكَّروا، والتذكير لغة تميم، وربما أنثوا[2].

قال أبو بكر بن الأنباري: ((اعلم أن كل جمع بينه وبين واحده الهاء فعامّته يذكر ويؤنث، كقولهم: النخل، والبقر، والشعير، والتمر، يقال: هذا نخل، وهذه نخل))[3].

وقد أوثر التذكير في موضع مراعاة للفاصلة وهو قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ القمر: ٢٠.

وأوثر التأنيث في موضع آخر مراعاة للفاصلة أيضاً كما قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ الحاقة: ٧.

قال أبو حيان: ((والنخل اسم جنس يذكر ويؤنث، وإنما ذكر هنا لمناسبة الفواصل، وأنث في (أعجاز نخل خاوية) في الحاقة لمناسبة الفواصل أيضاً))[4].

---

١ / البحر المحيط ١ / ٤٦٩ ، اللباب لابن عادل ٢ / ٢٦٨ .

٢ / المقتضب ٣ / ٣٤٦ ، أمالي ابن الشجري ١ / ١٢٣ ، شرح الكافية للرضي ٣ / ٥٦١ ، ٦٠٣ ، التحرير والتنوير ١٤ / ٣١٦ ، تصريف الأسماء للطنطاوي ص ٢٣٤ ، معجم المصطلحات النحوية والتصريفية ص ٥٢.

٣ / المذكر والمؤنث ٢ / ١٢٤.

٤ / البحر المحيط ٨ / ١٧٨.

ـ الحمل على المعنى أو اللفظ:

كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ البقرة: ٤٨. ولم يقل: ولاهي تنصر.

قال أبو حيان: ((وحسن الحمل على المعنى كون ذلك في آخر فاصلة، فيحصل بذلك التناسب في الفواصل، بخلاف أن لو جاء ولا تنصر، إذ كان يفوت التناسب))[1].

وقد سبق شيء من ذلك في مراعاة لفظ (كل) أو معناها كما في قوله سبحانه: ﴿كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾ البقرة: ١١٦، الروم: ٢٦، ص: ١٩.

* * *

١ / البحر المحيط ١ / ٣٤٩.

الإفراد والتثنية والجمع

ـ إفراد ما حقه التثنية:

إذا كان الحديث عن مثنى فالأصل التثنية، وأن يعود الضمير عليه مثنى، وقد حصل خروج عن الأصل رعياً للمناسبة في مواضع منها:

قوله تعالى: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ﴾ طه: ١١٧ ولم يقل: فتشقيا مراعاة للفاصلة.

وذكر الزمخشري حِكَمًا في إسناد الفعل للرجل وحده وهي أن في شقائه شقاء أهله، أو أن معناه تشقى في طلب الرزق وهو أمر منوط به، ويتبع هذه الحكم المحافظة على الفاصلة[1].

وقوله تعالى: ﴿إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾ الشمس: ١٢ نقل السيوطي عن الفراء[2] أنهما رجلان: قُدار وآخر معه، ولكنه لم يقل: أشقياها مراعاة للفاصلة، والمطابقة والإفراد جائزان في اسم التفضيل المضاف لمعرفة[3].

وهذا احتمال لأنه قد يكون الإفراد هو المراد مراعاة لمن باشر القتل، والله أعلم.

ـ إفراد ما حقه الجمع:

معلوم أن الخبر لابد أن يطابق المبتدأ في إفراده وتثنيته وجمعه، وكذا الصفة مع الموصوف، وهكذا كل ما كان حديثاً عن جمع فالأصل فيه أن يكون مجموعاً، وقد ورد مخالفة هذا الأصل للتناسب، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ﴾ القمر: ٤٤ .

---

١ / الكشاف ٣ / ٨٩ . ونقله عنه أبو حيان في : البحر المحيط ٦ / ٢٦٣ .

٢ / الإتقان ٢ / ٩٤٩ .

٣ / ٣ / ٢٦٨.

قال القرطبي: ((ولم يقل: منتصرين ؛ اتباعاً لرؤوس الآي))[1].

وقال القاسمي: ((وإفراد (مُنتَصِرٌ) مراعاة للفظ (جَمِيع) لخفة الإفراد، ولرعاية الفاصلة))[2].

وقيل: إنه روعي لفظ (جميع) فأفرد الخبر، وقد يراعى المعنى فيجمع كما في قوله تعالى: ﴿ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ يس: ٣٢ [3].

فالوجهان جائزان الإفراد والجمع مراعاة للَّفظ ومراعاة للمعنى، ولكنه عدل عن الأصل الذي هو الجمع إلى الإفراد مراعاة لرؤوس الآي.

وقوله: ﴿ سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ﴾ القمر: ٤٥.

قال القرطبي: ((الدبر: اسم جنس كالدرهم والدينار، فوحَّد والمراد الجمع لأجل رؤوس الآي))[4].

وقال البغوي ـ رحمه الله ـ: ((يعني: الأدبار، فوحّد لأجل رؤوس الآي، كما يقال: ضربنا منهم الرؤوس، وضربنا منهم الرأس إذا كان الواحد يؤدي معنى الجمع))[5].

فالدبر جنس يصدق على الواحد والجمع، ولكن أوثر الإفراد على الجمع رعاية للفاصلة[6].

وقوله سبحانه: ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ﴾ القمر: ٥٤ أي: أنهار.

---

١ / الجامع لأحكام القرآن ١٧ / ٩٤، ونحوه في : تفسير البغوي ٧ / ٤٣٣ .

٢ / محاسن التأويل (تفسير القاسمي) ١٥ / ٢٧٢ .

٣ / البحر المحيط ١ / ٦٣٠ .

٤ / الجامع لأحكام القرآن ١٧ / ٩٥ .

٥ / ٧ / ٤٣٤، وينظر : تفسير الخازن ٦ / ٢٧٨ .

٦ / معاني القرآن للفراء ٣ / ١١٠، البسيط ٢١ / ١٢٠، التحرير والتنوير ١٣ / ٢١٣ .

قال الواحدي: ((ووحَّد لأنه قابل الفواصل فصار كقوله: ﴿ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴾ القمر: ٤٥ والواحد قد ينبي عن الجميع فيخبر به... وهذا قول أبي عبيدة والكسائي والفراء والزجاج))[1].

وقوله: ﴿ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ الفرقان: ٧٤ ولم يقل: أئمة كما قال: ﴿ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾ الأنبياء: ٧٣.

قال الفراء: ((ولم يقل: أئمة، وهو واحد يجوز في الكلام أن تقول: أصحاب محمد أئمةُ الناس وإمام الناس، كما قال: ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ الشعراء: ١٦ للاثنين))[2].

وذكر ابن عاشور أنه يحتمل أن هذا على التوزيع ؛ لأن المقصود أن يكون كل واحد منهم إماماً يقتدى به[3].

وقوله: ﴿ لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأُنثَىٰ ﴾ النجم: ٢٧ .

جاء في تفسير الخازن: ((فإن قلت: كيف قال: تسمية الأنثى، ولم يقل تسمية الإناث ؟ قلت: المراد منه بيان الجنس، وهذا اللفظ أليق بهذا الموضع لمناسبته رؤوس الآي))[4].

وقال ابن عاشور: ((والتعريف في (الأنثى) تعريف الجنس الذي هو في معنى المتعدد، والذي دعا إلى هذا النظم مراعاة الفواصل ليقع لفظ (الأنثى) فاصلة كما وقع لفظ (الأولى) ولفظ (يرضى) ولفظ (شيئا)))[5].

---

١ / البسيط ٢١ / ١٢٨.

٢ / معاني القرآن ٢ / ٢٧٤.

٣ / التحرير والتنوير ٩ / ٨٣.

٤ / ٦ / ٢٦٤.

٥ / التحرير والتنوير ١٣ / ١١٥.

وقوله تعالى: ﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾ طه: ١٨ ولم يقل: أخر[١].

قال الفراء: ((جعل (أخرى) نعتاً للمآرب، وهي جمع، ولو قال: أُخَر، جاز))[٢].

وقال أبو حيان: ((وعامَلَ المآرب وإن كان جمعاً معاملة الواحدة المؤنثة فأتبعها صفتها في قوله (أخرى)، ولم يقل (أُخَر)، رعياً للفواصل، وهو جائزٌ في غير الفواصل، وكان أجود وأحسن في الفواصل))[٣].

ـ تثنية ما حقه الإفراد:

وهذا أغرب وأقل، ومنه عند بعضهم:

قوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ الرحمن: ٤٦.

نقل السيوطي في (الإتقان)[٤] عن الفراء أن المراد جنة كقوله: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ النازعات: ٤١، ولكنه ثنى لأجل الفاصلة.

والذي في معاني القرآن[٥] ـ بعد الآية ـ: ((ذكر المفسرون أنهما بستانان من بساتين الجنة، وقد يكون في العربية (جنة) تثنيها العرب في أشعارها)) ثم ذكر شواهد على إيراد المثنى والمراد واحد، ثم قال: ((وذلك أن الشعر له قواف يقيمها الزيادة والنقصان فيحتمل ما لايحتمله الكلام)).

والظاهر أن ما نقله السيوطي عنه في نسخة أخرى مختلفة عن معاني القرآن المطبوعة، وربما كان في موضع من المطبوع لم أقف عليه.

---

١ / تفسير البغوي ٧ / ٤٠٩ .

٢ / معاني القرآن ٢ / ١٧٧، ونحوه في : معاني القرآن للزجاج ٣ / ٣٥٥ .

٣ / البحر المحيط ٦ / ٢٢١ . وينظر أيضاً : البسيط للواحدي ١٤ / ٣٨٠ .

٤ / ٢ / ٩٤٩.

٥ / ٣ / ١١٨.

وقد ردَّ العلماء هذا القول فأنكره ابن قتيبة بقوله: ((إنما يجوز في رؤوس الآي زيادة هاء السكت أو الألف أو حذف همز أو حرف، فأما أن يكون الله وعد بجنتين فيجعلهما جنة واحدة لأجل رؤوس الآي، معاذ الله ! وكيف هذا وهو يصفها بصفات الاثنين، قال: ﴿ ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ ﴾ الرحمن: ٤٨ ثم قال: ﴿ فِيهِمَا ﴾ الرحمن: ٥٠))[١].

ونقل القرطبي عن أبي جعفر النحاس قوله: ((وهذا القول من أعظم الغلط على كتاب الله عز وجل))[٢].

وقيل[٣]: أريد بالتثنية التعدد كما في قوله: ﴿ ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ يَنقَلِبۡ إِلَيۡكَ ٱلۡبَصَرُ خَاسِئٗا وَهُوَ حَسِيرٞ ﴾ الملك: ٤ وقوله: ﴿ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيۡنِ ﴾ التوبة: ١٠١، وكما في قولهم: لبيك وسعديك، ولكنه آثر التثنية مراعاة للفاصلة.

وقيل[٤]: أريد المثنى حقيقة، فلكل متقٍ جنتان تحفان بقصره كما في قوله: ﴿ جَعَلۡنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيۡنِ مِنۡ أَعۡنَٰبٖ ﴾ الكهف: ٣٢ ﴿ لَقَدۡ كَانَ لِسَبَإٖ فِي مَسۡكَنِهِمۡ ءَايَةٞۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٖ وَشِمَالٖ ﴾ سبأ: ١٥.

ـ جمع ما حقه الإفراد:

كقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ﴾ العلق: ٢.

جاء في تفسير الخازن: ((﴿ مِنۡ عَلَقٍ ﴾ جمع علقة، ولما كان الإنسان اسم جنس في معنى الجمع جمع العلق، ولمشاكلة رؤوس الآي أيضاً))[٥].

---

١ / الإتقان ٢ / ٩٤٩ . ولم أقف عليه في كتبه .

٢ / الجامع لأحكام القرآن ١٧ / ١١٥ .

٣ / التحرير والتنوير ١٣ / ٢٦٤ .

٤ / ١٣ / ٢٦٥ .

٥ / ٦ / ٢٨٧ .

قال تعالى: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾ لقمان: ١٩.

قال ابن عاشور: ((وإنما جمع (الحمير) في نظم القرآن مع أن (صوت) مفرد، ولم يقل الحمار لأن المعرف بلام الجنس يستوي مفرده وجمعه، ولذلك يقال: إن لام الجنس إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية، وإنما أوثر لفظ الجمع لأن كلمة (الحمير) أسعد بالفواصل لأن من محاسن الفواصل والأسجاع أن تجري على أحكام القوافي، والقافية المؤسسة بالواو أو الياء لا يجوز أن يرد معها ألف تأسيس فإن الفواصل المتقدمة من قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ لقمان: ١٢ هي: حميد، عظيم، المصير، خبير، الأمور، فخور، الحمير، وفواصل القرآن تعتمد كثيرا على الحركات والمدود والصيغ دون تماثل الحروف وبذلك تخالف قوافي القصائد))[1].

- إيثار جمع ما يجوز إفراده:

لفظ (كل) حكمه الإفراد والتذكير، ومعناها بحسب ما تضاف إليه.

فإن أضيفت إلى نكرة وجب مراعاة معناها عند ابن مالك، وإن أضيفت إلى معرفة جاز مراعاة لفظها ومراعاة معناها.

فإن قطعت عن الإضافة جاز مراعاة لفظها، وجاز مراعاة معناها كذلك.

وهناك من يرى جواز مراعاة لفظها ومعناها في كل موضع[2].

ومما ورد في إيثار مراعاة المعنى لمناسبة الفاصلة قوله تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ البقرة: ١١٦، الروم: ٢٦، ص: ١٩.

---

١ / التحرير والتنوير ١٠ / ١٦٨. ١٦٩.

٢ / مغني اللبيب ٢ / ٢٠٠، همع الهوامع ٢ / ٤٩٧.

قال أبو حيان: ((و(قَانِتُونَ): خبر عن كل، وجمع حملاً على المعنى، و(كلّ) إذا حذف ما تضاف إليه جاز فيها مراعاة المعنى فتجمع، ومراعاة اللفظ فتفرد، وإنما حسنت مراعاة الجمع هنا ؛ لأنها فاصلة رأس آية، ولأن الأكثر في لسانهم أنه إذا قطعت عن الإضافة كان مراعاة المعنى أكثر وأحسن، قال تعالى: ﴿وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ الأنفال: ٥٤، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ النمل: ٨٧، ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ يس: ٤٠، وقد جاء إفراد الخبر كقوله: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ الإسراء: ٨٤))[1].

وقال ابن عادل: ((وحَسُن الجمع هنا لتواخي رؤوس الآي))[2].

- إجراء غير العاقل مجرى العاقل:

لا يجمع - في القياس - جمع مذكر سالماً إلا ما كان علماً أوصفة لعاقل، ووردت ألفاظ خرجت عن ذلك فتحفظ[3].

وقد ورد مخالفة هذا الأصل لعلة سائغة عند العرب وهي مشاركة غير العاقل للعقلاء في شيء ما، ويزيد الأمر حسناً كونه يحقق مناسبة في الفواصل، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ يوسف: ٤ ولم يقل: رأيتهن لي ساجدات فجُمع جمع من يعقل لنسبة بعض أفعال العقلاء إليهن وهو السجود، ويسوغ في كلام العرب أن يعطى الشيء حكم الشيء للاشتراك في وصف ما، وفيه مراعاة لتناسب الفواصل أيضاً[4].

---

١ / البحر المحيط ١ / ٥٣٣ .

٢ / اللباب ٢ / ٤٢٠ .

٣ / شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٧٨ ، ارتشاف الضرب ٢ / ٥٧٥ .

٤ / معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٤ ، البحر المحيط ٥ / ٢٨١ .

ويشبهه في معاملة من لايعقل معاملة العاقل للاشتراك في شيء من الأفعال قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا﴾ فصلت: ٢١، وقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾[1] النمل: ١٨.

وقوله سبحانه: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ الأنبياء: ٣٣ فجاء بواو الجمع للعاقل مع أنها تعود إلى ما لايعقل، وجيء بالواو مع أنها تعود في الظاهر على مثنى إما لأن ثمت مقدر محذوف وهو النجوم، أو أنه روعي في ذلك مطالع الشمس والقمر وهي متعددة. والسر في مجيء ضمير ما يعقل مع عوده على ما لايعقل أنها شاركت الآدميين في بعض أفعالهم وهي السباحة[2].

قال أبو حيان: ((وحسن ذلك كونه جاء فاصلة رأس آية))[3].

التذكير والتأنيث

ـ تذكير ما حقه التأنيث:

وقد خولف أصل التأنيث مع المؤنث والتذكير مع المذكر مراعاة للفاصلة في مواضع منها:

قوله تعالى: ﴿وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ آل عمران: ٤٣.

قال أبو حيان: ((وجاء (مع الراكعين) دون الراكعات، لأن هذا الجمع أعم إذ يشمل الرجال والنساء على سبيل التغليب، ولمناسبة أواخر الآيات قبل وبعد))[4].

وقوله: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ الشعراء: ٤.

---

١ / معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٥.

٢ / معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٠١، البحر المحيط ٦ / ٢٨٨.

٣ / البحر المحيط ٦ / ٢٨٨.

٤ / البحر المحيط ٢ / ٤٧٨، ونحوه في: روح المعاني ٣ / ٣٣.

قرأ عيسى وابن أبي عبلة ﴿ **خاضعة** ﴾[1].

جمع المذكر غير العاقل يجوز وصفه والإخبار عنه بالمفرد المؤنث أو جمع المؤنث السالم أو جمع التكسير المؤنث[2].

وذكر السيرافي[3] توجيهات أخرى للآية ليس منها إرادة التناسب.

قال ابن عاشور عند قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ البقرة: ٢٥: ((وقوله: (مطهرة) بزنة الإفراد، وكان الظاهر أن يقال: مطهرات كما قرئ بذلك، ولكن العرب تعدل عن الجمع مع التأنيث كثيراً لثقلهما ؛ لأن التأنيث خلاف المألوف، والجمع كذلك، فإذا اجتمعا تفادوا عن الجمع بالإفراد، وهو كثير شائع في كلامهم لايحتاج للاستشهاد))[4].

قال القرطبي: ((وخاضعين وخاضعة هنا سواء، قاله عيسى بن عمر، واختاره المبرد))[5].

وقال البغوي: ((إنما قال خاضعين على وفاق رؤوس الآي ليكون على نسق واحد))[6].

والظاهر ـ والله أعلم ـ أن الخبر جاء غير مطابق لاسم (ظلَّ) مراعاة للفاصلة مع أن الوجهين جائزان.

والتمس بعضهم أوجهاً أخرى لسبب ذلك منها[7]:

---

١ / البحر المحيط ٧ / ٧ .

٢ / أمالي ابن الحاجب ١ / ١١٦، النحو الوافي ٣ / ٤٤٦ .

٣ / ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ٢٦١ .

٤ / التحرير والتنوير ١ / ٣٥٧ .

٥ / الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ٦٢ .

٦ / تفسير البغوي ٦ / ١٠٦، ونحوه في اللباب لابن عادل ١٥ / ٥ .

٧ / الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ٦٢ ، البحر المحيط ٧ / ٦ .

أن المضاف المؤنث اكتسب التذكير من المضاف إليه فجاء الخبر مذكراً، كقول الشاعر:

إنارة العقل مكسوفٌ بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا[1]

ومنها أن المراد بالأعناق رؤساؤهم ومقدموهم.

وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذۡكِرَةٞ ١١ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾ عبس: ١١ – ١٢ ولم يقل: ذكرها، مراعاة للفواصل بعدها (مكرمة، مطهرة، سفرة، بررة).

قال ابن عاشور: ((والذي اقتضى الإتيان بالضمير وكونه ضمير مذكر مراعاة الفواصل وهي: تَذْكِرَةٌ، مُطَهَّرَةٍ، سَفَرَةٍ، بَرَرَةٍ)) [2].

ومنهم من يرى أن الضمير الأول يراد به السورة أو الآيات، والثاني يعود إلى القرآن، أو الذِّكْر[3]، ومهما يكن فالظاهر أنه أوثر عود الضمير مذكراً مراعاة للفاصلة.

ـ إيثار صيغة مبالغة معينة على اسم الفاعل:

ومن ذلك إيثار صيغة المبالغة من اسم الفاعل على اسم الفاعل نفسه كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡوَهَّابُ﴾ آل عمران: ٨، ص: ٣٥ فآثر الوهاب وهي صيغة مبالغة من اسم الفاعل على الواهب مع أنها الأصل، وعلى وهوب ؛ لمناسبة رؤوس الآي[4].

وكقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّٗا﴾ مريم: ٦٤ فجاءت بهذه الصيغة مراعاة للفاصلة.

---

١ / أوضح المسالك ٣ / ١٠٥، مغني اللبيب ٢ / ٥١٢ ، خزانة الأدب ٤ / ٢٢٧ . وهو لأحد المولدين .

٢ / التحرير والتنوير ١٥ / ١١٦ .

٣ / معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٣٦ ، البحر المحيط ٨ / ٤٢٠ .

٤ / البحر المحيط ٢ / ٤٠٣ ، روح المعاني ٢ / ٤٣٢ .

وكقوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ الإنسان: ٣ ولم يقل: كافراً كما قال: شاكراً مراعاة للفواصل.

والنكتة في ذلك ـ والله أعلم ـ الكثرة والمبالغة لكفر النعمة بخلاف الشكر فإن الله قال: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ سبأ: ١٣[1].

ـ إيثار بعض أوصاف المبالغة على بعض:

كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾[2] ص: ٥ ولم يقل: عجيب مع أنها بمعناها، وأكثر استعمالاً منها مراعاة لرؤوس الآي.

قال ابن عاشور: ((فإن فواصل تلك الآيات الواقعة في أول السورة أقيمت على حرف مفتوح بعده ألف مد بعدها حرف مثل: شقاق مناص كَذَّاب عُجاب))[3].

وفرَّق الخليل بين العجيب والعُجاب بأن العُجاب هو الذي تجاوز حد العجب كما أن الطُّوال هو الذي تجاوز حد الطول، ويرى الجوهري أنه لافرق بينهما، بل الفرق بين العجيب والعُجاب وبين العُجَّاب بالتشديد إذ هو أكثر منهما[4].

فأوثر عُجاب على عجيب لأنه أكثر مبالغة منه ـ على قول ـ ومراعاة للفاصلة.

ـ إنابة مصدر مكان مصدر آخر:

كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ المزمل: ٨ فوضع (تبتيلا) مكان (تبتُّلا) الذي هو مصدر الفعل (تبتل) مراعاة للفاصلة.

---

١ / روح البيان لإسماعيل حقي ١٦ / ٣٢٦ .

٢ / وهي قراءة الجمهور ، وقرأ علي وأبو عبدالرحمن السُّلَمي وعيسى بن عمر وابن مقسم بتشديد الجيم (عُجَّاب)، وقال مقاتل : عُجَاب لغة أزد شنوءة .

البسيط للواحدي ١٩ / ١٥٣، الجامع لأحكام القرآن ١٥ / ٩٩، البحر المحيط ٧ / ٣٦٩ .

٣ / التحرير والتنوير ١ / ٧٥ .

٤ / الجامع لأحكام القرآن ١٥ / ٩٩، لسان العرب (عجب) ١ / ٥٨١ .

قال الزمخشري: فإن قلت: كيف قيل تَبْتِيلاً مكان تبتلا ؟

قلت: لأن معنى تبتل بتل نفسه، فجيء به على معناه مراعاة لحق الفواصل[1].

والآية مما استشهد به ابن هشام في باب المفعول المطلق في سياق ذكره للأشياء التي تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة، وأن مما ينوب عن المصدر مصدر فعل آخر مشارك للفعل الأول في مادته[2].

ـ إيثار المصدر (فَعَل) على (فُعْل) مع ورودهما:

كقوله سبحانه: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا﴾ الجن: ١٤.

وقوله: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ الكهف: ١٠ ولم يقل في جميع القراءات السبعية[3]: رُشْدًا مع صحته وروده في نحو قوله: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ﴾ الأعراف: ١٤٦ ؛ لأن الفواصل في السورتين محركة الوسط[4].

ـ إيثار أحد اللفظين على الآخر مراعاة للفاصلة غير ما سبق:

وقد يكون هناك لفظ أشهر وأقل غرابة من آخر فيختار الغريب مراعاة للفاصلة، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ النجم: ٢٢ فجاءت لفظة (ضيزى) مع أنها غريبة بالنسبة للفظة (جائرة) التي هي بمعناها مراعاة للفاصلة.

---

١ / الكشاف ٤ / ٦٢٦ . البحر المحيط ٨ / ٣٥٥ .

٢ / أوضح المسالك ٢ / ٢١٣ .

٣ / وقرأ أبو رجاء (رُشْدا) في آية الكهف . وقرأها الأعرج كذلك في آية الجن . البحر المحيط ٦ / ٩٩ ، ٨ / ٣٤٤ .

٤ / الإتقان ٢ / ٩٤٨ .

وقال عز من قائل: ﴿ كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ ﴾ الهمزة: ٤ ولم يقل: جهنم أو النار مراعاة للفاصلة، وقال في المدثر: ﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴾ المدثر: ٢٦، وقال في المعارج: ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾ المعارج: ١٥ ، وقال في القارعة: ﴿ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ﴾ القارعة: ٩ .

وهذه كله ـ والله أعلم ـ مراعاة لفواصل كل سورة، مع ما يحتمل من حكم في تعدد المسميات [١].

وقوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ مريم: ٢٦ ولم يقل: أحدًا مراعاة للفاصلة مع ما في ذلك من بعد عن تكرار لفظ (أحد) مرتين في الآية.

قال أبو حيان: ((وقوله: إنسيا، لأنها كانت تكلم الملائكة دون الإنس)) [٢].

قال ابن عاشور: ((وعدل عن (أحد) إلى (إِنْسِيّاً) للرعي على فاصلة الياء، وليس ذلك احترازا عن تكليمها الملائكة إذ لا يخطر ذلك بالبال عند المخاطبين بمن هيئت لهم هذه المقالة فالحمل عليه سماجة)) [٣].

ـ مجيء (فاعل) بمعنى (مفعول):

قال ابن مالك في التسهيل عند حديثه عن اسم الفاعل: ((وربما خلف فاعلٌ مفعولاً، ومفعولٌ فاعلاً)) [٤].

وذكر ذلك الرضي أيضاً، ورأى أن الأولى أن يكون على النسب كنابل وناشب [٥].

---

١ / الإتقان ٢ / ٩٤٨ ـ ٩٤٩ .

٢ / البحر المحيط ٦ / ١٧٦ .

٣ / التحرير والتنوير ٨ / ٩٤

٤ / التسهيل ص ١٣٦، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٢ .

٥ / شرح الكافية للرضي ٣ / ٧٢٣ . وينظر أيضاً : الشافية لابن الحاجب ص ٤٢ .

ومما ورد من ذلك ـ وإن لم يكن فاصلة ـ قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ هود: ٤٣. والعرب تقول: هذا ليل نائم، وسر كاتم، وماء دافق، والحطيئة يقول في هجاء الزبرقان بن بدر:

دع المكارم لاترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي[1]

والمراد فيها جميعاً اسم المفعول[2].

ومما ورد من ذلك مراعاة للفاصلة قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ الحاقة: ٢١، القارعة: ٧ أي: مرضية قاله أبو عبيدة والفراء. وقيل: ذات رضا[3].

وقوله: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ الطارق: ٦ أي: مدفوق[4].

ـ مجيء (مفعول) بمعنى (فاعل):

وهذا أقل من السابق، بل هو نادر كما ذكر الواحدي وابن مالك[5]، ومما ورد منه مراعاة للفاصلة قوله تعالى: ﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ الإسراء: ٤٥ أي: ساتراً، قاله الأخفش وجماعة، والظاهر عند أبي حيان أن المراد بها اسم المفعول، وأن المعنى: مستور عن أعين الكفار، أو مستور به الرسول صلى الله عليه وسلم عن رؤيتهم، أو على معنى النسب أي: حجاب ذو ستر[6].

---

١ / ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت ص ٥٠، الشافية لابن الحاجب ص ٤٢، الكامل ٢ / ٧٢٠، شرح شواهد الشافية للبغدادي ٤ / ١٢٠.

٢ / معاني القرآن للفراء ٢ / ١٦، التبيان للعكبري ٢ / ٧٠٠.

٣ / معاني القرآن للفراء ٣ / ١٨٢، البسيط للواحدي ٢٢ / ١٧٠، البحر المحيط ٨ / ٣١٩.

٤ / البحر المحيط ٨ / ٣١٩.

٥ / البسيط للواحدي ١٣ / ٣٤٧، شرح التسهيل ٣ / ٧٢.

٦ / البسيط للواحدي ١٣ / ٣٤٧، البحر المحيط ٦ / ٣٩.

وقوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ مريم: ٦١ أي: آتياً[١].

قال الكسائي: ((لابد من أن يؤتى عليه ومن أن يبلغ ويصار إليه، ولو كان آتياً لكان صواباً كما قال تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ الأنعام: ١٣٤ ولكن مأتياً لرؤوس الآيات))[٢].

قال الرضي: ((وكذا قيل: يكون اسم الفاعل بوزن المفعول ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ أي: آتياً، والأولى أنه من أتيت الأمر، أي: فعلته، فالمعنى: إنه كان وعده مفعولاً، كما في الآية الأخرى))[٣].

ومنهم من أوَّل (وعده) بموعوده، وأبقى مأتياً على حالها[٤].

ـ إسكان العين من (فَعَل) اسماً:

قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ المسد: ١ فقد قرئت (لَهَب) بفتح الهاء وسكونها في هذه الآية[٥]، ولكنها لم تقرأ في آخر السورة إلا بوجه واحد فقط مراعاة للفاصلة، وهو قوله سبحانه: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ المسد: ٣، وهذا التماس علة وإلا فمعلوم أن القراءة سنة متبعة كما ذكر ذلك العلماء[٦].

قال أبو حيان: ((لأنها فاصلة، والسكون يزيلها على حسن الفاصلة))[٧].

---

١ / لسان العرب (أتى) ١٤ / ١٤.

٢ / البسيط للواحدي ١٤ / ٢٧٥.

٣ / شرح الكافية ٣ / ٧٢٤.

٤ / البسيط للواحدي ١٤ / ٢٧٥.

٥ / قرأ ابن كثير وابن محيصن (لَهْب) بسكون الهاء في الآية الأولى، وقرأ الباقون (لَهَب) بفتح الهاء، وأما (ذات لهَب) فقرأها الجميع بالفتح. السبعة ص ٧٠٠، الكشاف ٤ / ٨٠٩، البحر المحيط ٨ / ٥٢٧.

٦ / معاني القرآن للزجاج ٢ / ٩٣، ٣ / ٥٢، ٥ / ٩١ ومواضع أخر، البسيط للواحدي ١٠ / ١٢١.

٧ / البحر المحيط ٨ / ٥٢٧، كذا في النسخ ويظهر أن الأولى التعدية بعن (يزيلها عن).

أحكام تعم الاسم والفعل

الإعلال

ـ قلب الياء ألفاً:

وهذا كقراءة السلمي والنخعي وأبو رجاء: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِلذِّكۡرَىٰ﴾ طه: ١٤، وقرئت ﴿لِذِكۡرَىٰ﴾ بدون لام التعريف[١].

وذكر الفراء[٢] احتمالين لهذه القراءة الثانية:

١ـ أنها مصدر.

٢ـ أن الأصل لذكري بالإضافة إلى ياء المتكلم فقلبت الياء ألفاً كما قلبت في أبي وأمي لمناسبة رؤوس الآي.

فقلبت الياء ألفاً مراعاة لرؤوس الآي.

الوقف

ـ الوقف على المنصوب المقترن بأل بالألف:

قرر النحويون[٣] أن المنصوب المقترن بأل يوقف عليه بالسكون مثل: (أكرمت الرجلْ) بخلاف المجرد الذي يوقف عليه بالألف نحو: أكرمت زيدا، عند جميع العرب إلا ربيعة فإنهم يقفون عليه بالسكون، وقد حصل مخالفة هذا الأصل مراعاة لرؤوس الآي، فوُقف على المنصوب غير المنون بالألف، ومن شواهد ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ الأحزاب: ١٠.

وقوله: ﴿وَأَطَعۡنَا ٱلرَّسُولَا۠﴾ الأحزاب: ٦٦

---

١ / البحر المحيط ٦ / ٢١٨.

٢ / معاني القرآن ٢ / ١٧٦.

٣ / الكتاب ٤ / ١٦٦، الشافية ص ٦٣، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٧٩.

وقوله: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ الأحزاب: ٦٧

وهناك قراءة بدون الألف وقفًا ووصلاً، وهي القياس[1].

وذكر القرطبي وأبو حيان أن أبا عبيد والحذاق اختاروا الوقف عليه بالألف ولاتوصل لأن في حذفها مخالفة لرسم المصحف، وفي إثباتها في الوصل مخالفة لكلام العرب نظمهم ونثرهم، وإما إثباتها في الوقف ففيه اتباع لرسم المصحف، وموافقة بعض مذاهب العرب في قوافي أشعارهم[2].

وقال السيرافي: ((وقد شبهوا مقاطع من الكلام المُسَجَّع وإن لم يكن موزوناً وزن الشعر بالشعر في زيادة هذه الأحرف حتى جاء ذلك في أواخر الآي من القرآن كقوله تعالى: وقوله: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ الأحزاب: ٦٧ ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ الأحزاب: ١٠ ﴿فواوبراً ﴿١٥﴾ ذ ـ واوبراً﴾ الإنسان: ١٥ – ١٦ وقد أثبت في الأول منهما ألفاً لأنها رأس آية))[3] وقال ابن عصفور بعد ذكره أمثلة من الكلام المسجوع حصل فيها مخالفة للأصل، قال: ((وقد جاء مثل ذلك أيضاً في فواصل القرآن لتتفق، قال الله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ الأحزاب: ٦٧ وقال سبحانه: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ الأحزاب: ١٠ فزيادة الألف في (الظنونا) و(السبيلا) بمنزلة زيادة الألف في الشعر على جهة الإطلاق))[4].

وقال أبو حيان: ((زاد الألف لتتفق الفواصل كزيادة الألف في الشعر للإطلاق))[5].

وذكر الزمخشري أن الألف زيدت في الفاصلة كما زيدت في القافية في قول جرير:

---

١ / وهي قراءة حمزة وأبي عمرو في بعض الروايات عنه، ومنهم من أثبت الألف في الوقف وأسقطها في الوصل، ومنهم من أثبتها وصلاً ووقفاً. السبعة ص ٥١٩، الكشاف ٣ / ٥١١.

٢ / الجامع لأحكام القرآن ٧ / ٩٥، البحر المحيط ٧ / ٢١١.

٣ / ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ٤٠.

٤ / ضرائر الشعر ص ١٤.

٥ / ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٧٧.

أقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا[1]

ـ حذف ياء المنقوص المعرف بأل:

الكثير والراجح من لغات العرب أنه يوقف على المنقوص غير المقترن بأل بحذف الياء في حالتي الرفع والجر ما لم يكن مضافاً، أما المنصوب فإن ياءه تثبت كقوله تعالى: ﴿إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾ آل عمران: ١٩٣ وهذا هو الراجح عند النحويين.

أما ذو الألف واللام فالأكثر بقاء يائه في الرفع والجر، وبعض العرب يحذف هذه الياء في الوقف للثقل، بل قد ورد حذفها في الوصل قليلاً وليست رأس آية كقوله تعالى: ﴿وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ﴾ سبأ: ١٣، أما المنصوب فياؤه ثابتة كقوله: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ القيامة: ٢٦[2].

وقال السيرافي: ((وأما حذف الياء مع الألف واللام فإن سيبويه قد ذكره في باب ضرورة الشاعر، فأنكره كثير من الناس، فقالوا: قد جاء في القرآن بحذف الياء في غير رؤوس الآي، وقرأ به عِدَّة من القراء كقوله: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ الكهف: ١٧ وفي آي غيرها))[3].

وقد حصل مخالفة هذا الأصل مراعاة لرؤوس الآي فوُقف على المنقوص المقترن بأل في حالتي الرفع والجر بحذف الياء، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ الرعد: ٩.

---

١ / ديوانه ٢ / ٨١٣، الكتاب ٤ / ٢٠٥، الكشاف ٣ / ٥١١، أوضح المسالك ١ / ١٦، خزانة الأدب ١ / ٦٩.

٢ / الكتاب ٤ / ١٨٣، تسهيل الفوائد ص ٣٢٨، الشافية ص ٦٥، شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٠٠، ارتشاف الضرب ٢ / ٨٥٠، أوضح المسالك ٤ / ٣٤٤، تمهيد القواعد لناظر الجيش ١٠ / ٥٢٩٢، شذا العرف ص ١٣٧.

٣ / ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ١٢٤.

وقوله: ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ غافر: ٣٢.

وقوله: ﴿وَثَمُودَ ٱلَّذِينَ جَابُوا۟ ٱلصَّخْرَ بِٱلْوَادِ﴾ الفجر: ٩ والأصل: المتعالي، التنادي، بالوادي.

وهذا جار في نظير ذلك من كلام العرب كقول التاسعة من نساء حديث أم زرع: ((زوجي رفيع العماد، طويل النجاد، كثير الرماد، قريب البيت من الناد))[1].

فحذفت الياء من كلمة (الناد) وهي معرفة[2].

قال سيبويه رحمه الله: ((وجميع ما لايحذف في الكلام، وما يُختار فيه أن لايحذف، يُحذف في الفواصل والقوافي، فالفواصل قول الله عز وجل: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ الفجر: ٤ و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ الكهف: ٦٤ و﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ غافر: ٣٢ و﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ الرعد: ٩))[3].

قال أبو سعيد السيرافي: ((يريد بالفواصل رؤوس الآي، ومقاطع الكلام))[4].

ويشكل استشهاده بآية الكهف مع أنها ليست فاصلة بناء على ما استقر عندنا من ترقيم الآيات، ومصطلح الفاصلة.

ـ حذف ياء المتكلم من الاسم:

بعض النحاة لم يجوز حذف ياء المتكلم في الاسم والوقوف على ما قبلها بالإسكان نحو: (غلامْ) كالمنقوص خوف اللبس، وأجازه سيبويه لأن اللبس سيزول عند الوصل[5]، وقد ورد الحذف للتناسب في آيات منها:

---

١ / صحيح البخاري. كتاب النكاح. باب حسن المعاشرة مع الأهل ٣ / ٣٨٣، صحيح مسلم. كتاب فضائل الصحابة. باب ذكر حديث أم زرع ص ٩٩٢.

٢ / التحرير والتنوير ١١ / ١٣٦. ١٣٧.

٣ / كتاب سيبويه ٤ / ١٨٤ ـ ١٨٥.

٤ / شرح السيرافي (المخطوط) ٥ / ١٦٥.

٥ / الكتاب ٤ / ١٨٦، شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٠١.

قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ إبراهيم: ٤٠ فحذف الياء لمناسبة رأس الآيتين اللتين قبلها وهي: ﴿وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِن شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ إبراهيم: ٣٨ ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ إبراهيم: ٣٩.

وقوله: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴿١٧﴾ وَلَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ الملك: ١٧ – ١٨ فحذف ياء المتكلم مناسبة للآيات قبلها لأنها جميعًا منتهية بالراء.

قال الفراء: ((وذلك أنهن رؤوس الآيات، لم يكن في الآيات قبلهن ياء ثانية فأجرين على ما قبلهن، إذ كان ذلك من كلام العرب))[1].

وقد قال ذلك معلقًا على آية سورة إبراهيم وآيتَي سورة الملك بعد إيراده لهن.

وكقوله عز من قائل: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ القمر: ١٦.

قال أبو علي الفارسي: ((حذْفُ الياء لأنه فاصلة فيجري مجرى القافية في حذف الياء منها))[2].

وقوله: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ الرعد: ٣٢.

وقوله: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ ص: ٨.

قال ابن عاشور: ((وحذفت ياء المتكلم تخفيفا للفاصلة،وأبقيت الكسرة دليلا عليها وهو حذف كثير في الفواصل والشعر على نحو حذفها من المنادى))[3]، يريد في نحو: ياغلامِ.

---

١ / معاني القرآن ١ / ٢٠٠.

٢ / الحجة ٦ / ٢٤٣.

٣ / التحرير والتنوير ١١ / ٢١٥.

ـ حذف ياء الفعل المضارع الناقص من غير جازم:

ذكر النحويون[1] أن الياء والواو الساكنتين في الفعل الناقص لاتحذفان وقفاً لأنه سيؤدي إلى التباسه بالمجزوم.

والحذف قليل وهو لغة هُذيل، ومنه قوله: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ الكهف: ٦٤ ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ هود: ١٠٥ و (لا أدرِ)[2].

قال سيبويه: ((وأما الأفعال فلا يحذف منها شيء لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك: لا أقضي، وهو يقضي، ويغزو ويرمي، إلا إنهما قالوا: لا أدرْ، في الوقف، لأنه كثر في كلامهم، فهو شاذ))[3].

ويجوز الحذف في الفواصل لمراعاة التجانس والازدواج، وفي القوافي ومما ورد من ذلك في القوافي قول الشاعر:

كفاك كفٌ ما تُليق درهماً جوداً وأخرى تعط بالسيف الدما[4]

وأجاز الفراء حذف هذه الياءات في الكلام[5].

وقد ورد حذف الياء لمناسبة رؤوس الآي في قوله تعالى﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ الفجر: ٤، قال الألوسي: ((وحذفت الياء عند الجمهور وصلاً ووقفاً من آخر (يسر) مع أنها لام مضارع غير مجزوم اكتفاء عنها بالكسر للتخفيف، ولتتوافق رؤوس الآي))[6].

---

١ / الكتاب ٤ / ١٨٤، شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٠٢، ارتشاف الضرب ٢ / ٨٠٦، الحذف والتعويض للسحيمي ص ٢٠٢، الوقف ووظائفه عند النحويين والقراء ص ٧٨.

٢ / لسان العرب (أتى) ١٤ / ١٤.

٣ / الكتاب ٤ / ١٨٤.

٤ / معاني القرآن ٢ / ٢٧، الإنصاف ١ / ٣٨٧.

٥ / معاني القرآن ٢ / ٢٧.

٦ / روح المعاني ٢٢ / ٤١١.

ـ حذف ياء المتكلم من الفعل والوقف على نون الوقاية:

الأصل إثبات ياء المتكلم سواء كانت في فعل نحو: أكرمني، أو اسم نحو: كتابي لأن الأصل عدم الحذف، وحذفها في الفعل حسن لأن قبلها نون الوقاية وفيها دلالة على الحذف[1]، وقد ورد الحذف كثيراً مراعاة للفواصل، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ الشعراء: ٧٨ – ٨١.

وقوله تعالى: ﴿وَإِيَّىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ البقرة: ٤٠.

قال أبو حيان: ((وحذفت الياء ضمير النصب من (فارهبون) لأنها فاصلة))[2].

وقوله تعالى: ﴿وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ البقرة: ١٥٢ قال أبو حيان: ((وهذه النون نون الوقاية، حذفت ياء المتكلم بعدها تخفيفاً لتناسب الفواصل))[3].

وقوله: ﴿رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ﴾ الفجر: ١٥ ﴿رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ﴾ الفجر: ١٦.

وقوله في مواضع كثيرة: ﴿وَأَطِيعُونِ﴾ آل عمران: ٥٠، ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ المؤمنون: ٥٢.

وقوله تعالى: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ الحجر: ٥٤ فحذفت ياء المتكلم ونون الوقاية على هذه القراءة[4]، وأما على قراءة (تبشرونِ) بالكسر والتخفيف فعلى حذف ياء المتكلم

---

١ / شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٠٠، الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية للدكتور محمد محيسن ص ٨٤.

٢ / البحر المحيط ١ / ٣٣١.

٣ / البحر المحيط ١ / ٦٢١.

٤ / وقرأ ابن كثير (تبشرونّ) بالكسر مع التشديد، وقرأ نافع (تبشرونِ) بالكسر مخففاً، وأما (تبشرونَ) فهي قراءة باقي السبعة. السبعة ص ٣٧٦.

ونون الرفع، وأما على قراءة (تبشرونِّ) فحذفت ياء المتكلم فقط، وأدغمت نون الرفع في نون الوقاية[1].

وهذا الحذف سائغ كثير لاجتماع المتماثلين كما في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ الزمر: ٦٤ ﴿قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ﴾ الأنعام: ٨٠ في قراءة من قرأ بنون واحدة في الموضعين[2].

وقوله تعالى: ﴿فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِي وَلَا تَقْرَبُونِ﴾ يوسف: ٦٠.

وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ ..... فَلَا يَسْتَعْجِلُونِ ﴿٥٩﴾﴾ الذاريات: ٥٦ – ٥٩ .....

وقوله: ﴿فَإِن كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُونِ﴾ المرسلات: ٣٩.

وقوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ﴾ الحجر: ٦٩

وقد تحذف ياء المتكلم قبل نون الوقاية وليست فاصلة كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾ الأنعام: ٨٠.

وقال ابن عاشور عند قوله تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ البقرة: ١٨٦: ((وقد تقدم أن الكلمة لو وقعت فاصلة لكان الحذف متفقا عليه [كما] في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ البقرة: ٤٠ في هذه السورة))[3].

- إثبات هاء السكت:

ذكر النحويون أن هاء السكت تزاد لبيان الحركة، وزيادتها على ضربين: لازمة، وغير لازمة.

---

١ / الكتاب ٣ / ٥١٩ ، التحرير والتنوير ٨ / ٦١ .

٢ / وهما نافع وابن عامر إلا أن نافعاً فتح الياء ، وسكَّنها ابن عامر . السبعة ص ٢٦١ ، ٥٦٣ .

٣ / التحرير والتنوير ٢ / ١٧٩ .

فاللازمة تكون عند بقاء الفعل على حرف واحد، نحو: عِهْ، وقِهْ.

وغير اللازمة عند كون الكلمة على أكثر من حرف، نحو: لِمَهْ، عمَّهْ.

وتقع هاء السكت كذلك بعد الحركة المتوغلة في البناء كما في نحو: ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ الحاقة: ١٩، ﴿حِسَابِيَهْ﴾ الحاقة: ٢٠، ﴿مَالِيَهْ﴾ الحاقة: ٢٨، ﴿سُلْطَنِيَهْ﴾ الحاقة: ٢٩، ﴿مَا هِيَهْ﴾ القارعة: ١٠.

وحق هذه الهاء أن تسقط في الوصل، ولكنها ثابتة في الحالين عند جمهور القراء، ويعقوب يحذف الهاء في الوصل، ولكن القراء يستحبون الوقف عليها ليوافق المشهور من رسم المصحف، ولئلا يذهب حسن السجع[1].

فالظاهر ـ والله أعلم ـ أنها أثبتت في الوصل في قراءة الجمهور مراعاة للفاصلة وإلا فحقها أن تسقط في الوصل لأنها إنما جيء بها لبيان الحركة في الوقف، وفي الوصل تكون الحركة ظاهرة.

* * *

١ / المفصل ص ٤٣٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٤٥ ، البحر المحيط ٨ / ٣١٩ ، التحرير والتنوير ١٤ / ١٣١.

الفصل الثاني: الدراسة

بعد جمع عدد كبير من شواهد التناسب القرآنية، وتصنيفها، ووضع عناوين محددة لكل قسم منها، ونقل الأصل النحوي في المسألة، ثم نقل بعض كلام العلماء من مفسرين أو نحويين حولها، ظهرت لي بعض الأمور التي تحسن الإشارة إليها في مثل هذه الدراسة:

المبحث الأول: رأي العلماء في تناسب رؤوس الآي:

هناك بعض العلماء يتحاشى القول بالعدول عن الأصل لإرادة التناسب، ويرى أن ذلك شيء لفظي ينزه عنه القرآن، وأن المعنى هو الأهم، ولئلا يقال إن في القرآن سجعاً أو نحوه، ولذا تجد بعضهم يرد أقوال آخرين عللوا فيها العدول عن الأصل بإرادة التناسب بين رؤوس الآي، ويلتمس علة بدلاً من ذلك، ومن ذلك ما قاله الباقلاني عند قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ طه: ٧٠ قال: ((وأما ما ذكروه من تقديم موسى على هارون عليهما السلام في موضع وتأخيره عنه في موضع لمكان السجع ولتساوي مقاطع الكلام فليس بصحيح؛ لأن الفائدة عندنا غير ما ذكروه، وهي أن إعادة ذكر القصة الواحدة بألفاظ مختلفة تؤدي معنى واحدًا من الأمر الصعب الذي تظهر فيه الفصاحة وتتبين فيه البلاغة))[1].

وكما تُعُقِّب الفراء وشُنِّع عليه عندما فسر الجنتين بالجنة في آية الرحمن، وقد مر شيء من ذلك[2].

---

١ / إعجاز القرآن ص٨١.

٢ / الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية ص ٣٦٨ ، وتنظر من المسائل الصرفية مسألة تثنية ما حقه الإفراد ص٤٢ .

وقال بالتناسب وارتضاه كثير من العلماء في كتب التفسير والإعراب والبلاغة، وقد مر كثير من المواضع في ذلك.

قال أبو هلال العسكري: ((ولو استغنى كلام عن الازدواج لكان القرآن، لأنه في نظمه خارج من كلام الخلق، وقد كثر الازدواج فيه حتى حصل في أوساط الآيات فضلا عما تزاوج في الفواصل منه، كقول الله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ الأنعام: ١ ، وقوله عز وجل: ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ۚ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ الأعراف: ١٠٠،... وأما ما زوج بينه بالفواصل فهو كثير. مثل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب﴾ الشرح: ٧ – ٨))[1].

وقد أحسن ابن الصائغ عندما ذكر جملة من الأمور التي حصل فيها عدول عن الأصل للمناسبة، وقال إن هذا لايمنع من التماس علة أخرى، قال: ((لايمتنع في توجيه الخروج عن الأصل في الآيات المذكورة أمور أخرى مع وجه المناسبة، فإن القرآن العظيم . كما جاء في الأثر: لاتنقضي عجائبه))[2].

والذي يظهر أن التناسب بين رؤوس الآي بلاغة مقصودة، فيها فائدة وجمال، مع بعد عن التكلف، ولاتخرج بالكلام عن ما هو موجود في كلام العرب، ولايمنع من قصد غرض آخر مع هذا التناسب، إذ قد يحصل بشيء واحد أكثر من هدف، ولابن عاشور كلام جميل يبين فيه أهمية هذه الفواصل، وأنها من محسنات الكلام، ويذكر شيئاً من فوائدها فيقول رحمه الله: ((واعلم أن هذه الفواصل من جملة المقصود من الإعجاز لأنها ترجع إلى محسنات الكلام وهي من جانب فصاحة الكلام فمن الغرض البلاغي الوقوف

---

١ / الصناعتين ١ / ٧٩ .

٢ / الإتقان في علوم القرآن ٢ / ٩٥٢ .

عند الفواصل لتقع في الأسماع فتتأثر نفوس السامعين بمحاسن ذلك التماثل، كما تتأثر بالقوافي في الشعر وبالأسجاع في الكلام المسجوع))[1] ثم يورد بعض الأمثلة على ذلك.

ثم يشبه الوقوف على ذلك بالوقوف على نهايات السجع والشعر، وأن عدم الوقوف على نهاية ذلك يضيع جهد الشاعر والكاتب الذي أمضاه في تنميق ذلك، ويفوت على السامع التأثر بمحاسن ذلك التماثل.

قال ـ رحمه الله: ((ألا ترى أن من الإضاعة لدقائق الشعر أن يلقيه ملقيه على مسامع الناس دون وقف عند قوافيه فإن ذلك إضاعة لجهود الشعراء، وتغطية على محاسن الشعر، وإلحاق للشعر بالنثر، وأن إلقاء السجع دون وقوف عند أسجاعه هو كذلك لا محالة، ومن السذاجة أن ينصرف ملقي الكلام عن محافظة هذه الدقائق فيكون مضيعا لأمر نفيس أجهد فيه قائله نفسه وعنايته، والعلة بأنه يريد أن يبين للسامعين معاني الكلام، فضول [كذا]، فإن البيان وظيفة ملقي درس لا وظيفة منشد الشعر، ولو كان هو الشاعر نفسه))[2].

ويذكر ـ رحمه الله ـ أن هذه الفواصل سبب لسهولة حفظ القرآن وسرعة سيره في القبائل، فيقول: ((وكان لفصاحة ألفاظه وتناسبه في تراكيبه وترتيبه على ابتكار أسلوب الفواصل العجيبة المتماثلة في الأسماع وإن لم تكن متماثلة الحروف في الأسجاع، كان لذلك سريع العلوق بالحوافظ، خفيف الانتقال والسير في القبائل، مع كون مادته ولحمته هي الحقيقة دون المبالغات الكاذبة، والمفاخرات المزعومة))[3].

---

١ / التحرير والتنوير ١ / ٧٦ (المقدمة الثامنة) .

٢ / التحرير والتنوير ١ / ٧٦ (المقدمة الثامنة) .

٣ / التحرير والتنوير ١ / ١١٩ (المقدمة العاشرة) .

المبحث الثاني: أبرز العلماء الذين أشاروا للتناسب بين رؤوس الآي:

أشار شيخ النحاة سيبويه رحمه الله إلى هذه الظاهرة في كتابه بقوله: ((وجميع ما لايحذف في الكلام، وما يُختار فيه أن لايحذف، يُحذف في الفواصل والقوافي، فالفواصل قول الله عز وجل:﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾ الفجر: ٤ و﴿ مَا كُنَّا نَبۡغِ ﴾ الكهف: ٦٤ و﴿ يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ ﴾ غافر: ٣٢ و﴿ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ ﴾ الرعد: ٩))[1].

قال أبو سعيد السيرافي: ((يريد بالفواصل رؤوس الآي، ومقاطع الكلام))[2].

ثم توالى المفسرون في التعليل بإرادة التناسب عند بعض الآيات، وأظهر من اهتم بذلك الفراء في معاني القرآن، كما وردت إشارات في كتب أخرى كإشارات الواحدي في البسيط، وأبي حيان في البحر المحيط.

وحرص البلاغيون كابن الأثير في المثل السائر، ومَنْ كَتَب في إعجاز القرآن كالباقلاني والخطابي على دراسة هذا الأمر والإشارة إليه.

وأشار إلى ذلك بعض النحويين إشارات عابرة كابن الحاجب في شافيته، وابن هشام في بعض كتبه، وغيرهم، وإنما أردت الإشارة لا الحصر.

ومع تأخر عصر ابن عاشور ـ رحمه الله ـ إلا أنه أشار إلى هذا الأمر بوضوح ورأى أنه من الفصاحة والبلاغة، وأنه غرض بذاته وعلل لذلك بكلام جميل نقلت بعضه.

* * *

١ / كتاب سيبويه ٤ / ١٨٤ـ ١٨٥.

٢ / شرح السيرافي (المخطوط) ٥ / ١٦٥.

المبحث الثالث: القول بالتناسب في بعض المواضع يخلص من التكلف:

هناك إشكالات ظاهرة في بعض الآيات، وتحاشى بعض العلماء القول بإرادة التناسب فيها مع ظهوره في بعض المواضع، وألجأهم هذا إلى التماس علل لايخلو بعضها من تكلف، ومن الأمثلة على ذلك:

قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ الشعراء: ٤.

فقد خاض العلماء كثيراً في عدم التطابق بين اسم (ظل) وخبرها في التأنيث، ومن أقوالهم في ذلك[1]:

ـ أن الأصل: فظلوا لها خاضعين ثم أقحمت الأعناق لبيان موضع الخشوع كقولهم: اجتمعت أهل اليمامة.

ـ أن معنى الأعناق: الجماعات، يقال: جاءني عنق من الناس أي: جماعة. وقيل: أعناق الناس رؤوساؤهم ومقدموهم.

ـ أنه على حذف مضاف، أي: أصحاب الأعناق، وروعي هذا المحذوف في الخبر.

ـ أن المضاف المؤنث وهو (أعناق) اكتسب التذكير من المضاف إليه وهو الضمير (هم) بدليل مجيء الخبر جمعاً مذكراً وهو (خاضعين).

ـ أو أنه لما نسب للأعناق فعل لايكون إلا للعاقل وهو الخضوع أخبر عنها بجمع المذكر كقوله تعالى: ﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ فصلت: ١١.

فهذه جملة من الأقوال التي قيلت، ويظهر فيها جهد العلماء في التوجيه، وسعة اطلاعهم في ضم النظير إلى نظيره إلا أن بعض هذه الأقوال لايخلو من تكلف، وعندي أن

---

١ / ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ٢٦١، البحر المحيط ٧ / ٦.

القـول بمناسـبة رؤوس الآي يخلـص مـن كثيـر مـن ذلـك، وهـذا لايمنـع مـن التمـاس السـر البلاغي المستساغ.

ولست مع القول بالتوسع في هذا الأمر، والقول به في مواضع لايكون التناسب فيها ظاهراً.

* * *

المبحث الرابع: حكم مخالفة الأصل للتناسب في الكلام المنثور:

ألحق العلماء بالضرورة ما في معناها، وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج، ولهم في ذلك أقوال منها:

قول الفراء وغيره - فيما نقله عنه ابن قتيبة -: ((العرب إذا ضمت حرفاً إلى حرف فربما أجروه على بنيته، ولو أفرد لتركوه على جهته الأولى، ومن ذلك قولهم: إني لآتيه بالعشايا والغدايا، فجمعوا الغداة غدايا لما ضُمّت إلى العشايا))[1].

ما نسبه أبو حيان الأندلسي[2] للأخفش من أنه يجوز للشاعر في الكلام والسجع ما لايجوز في الكلام، ثم استشهد بقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ الأحزاب: ١٠ و﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ الأحزاب: ٦٧، وبحديث: ارجعن مأزورات غير مأجورات، وبقول العرب: شهرٌ ثرى، وشهرٌ ترى، وشهرٌ مرعى، وقولهم: جاء بالضِّيْح والرِّيْح[3].

وظاهر من أمثلته أنه يريد ما يشبه الشعر من السجع والازدواج ونحوه، وأنه لايريد قصر ذلك على الشاعر فحسب.

وقول السيرافي: ((وقد شَبَّهوا مقاطع من الكلام المُسَجَّع وإن لم يكن موزوناً وزن الشعر بالشعر... حتى جاء ذلك في أواخر الآي من القرآن))[4].

وقول ابن بري في رده على ابن الخشاب انتقاده للحريري قوله: (يتقلب في قواليب الانتساب، ويخبط في أساليب الاكتساب)، قال ابن بري: ((اعلم أن للسجع ضرورة

---

١ / أدب الكاتب ص ٦٠٠ .

٢ / ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٧٧ .

٣ / الضِّيح : ضوء الشمس ، والريح معروفة ، أي : جاء بما طلعت عليه الشمس ، وما جرت عليه الريح . الإتباع والمزاوجة لابن فارس ص ٥٩ .

٤ / ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ٤٠ .

كضرورة الشعر، وأن له وزناً يضاهي الوزن في الشعر في الزيادة والنقصان والإبدال وغير ذلك، ألا تراهم حركوا الساكن فيه كما يحركونه في الشعر، كقولهم في صفة ليالي القمر: ثلاثُ دُرَع، وكان قياسه: دُرْع بسكون الراء، وإنما حركوها إتباعاً لقولهم: ثلاثُ غُرَر، وثلاثُ ظُلَم، وحذفوا التنوين فيه كما حذفوه في الشعر، فقالوا: شهرٌ ثرى، وشهرٌ ترى، وشهرٌ مرعى، فحذفوا التنوين من: ثرى، ومن مرعى، إتباعاً لقولهم: ترى ؛ لكونه فعلاً، وكذلك أبدلوا الهمزة ألفاً في نحو قولهم: أنكحنا الفرا فسترى، فأبدلوا همزة الفرا ألفاً إتباعاً لقولهم: سترى، وأبدلوا الحرف المضاعف ياء في قولهم: له الضِّيْح والريح، قلبوا الحاء ياء في الضِّيْح إتباعاً للريح، وكان أصله: الضَّح، وروي في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال للنساء: ارجعن مأزورات غير مأجورات، فأبدل الواو من موزورات ألفاً إتباعاً لمأجورات، وقد جاء مثل هذا في فواصل القرآن لتتفق، فمن الزيادة قوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ الأحزاب: ٦٧، ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ الأحزاب: ١٠، فزادوا ألفاً، كما زادوها في الشعر على جهة الإطلاق، ومن النقص قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ الفجر: ٤ ، حذفت الياء من يسري إتباعاً للوتر وما تقدمه، وكذلك حذفت الياء من قوله تعالى: ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾ الفجر: ١٥ و﴿رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ﴾الفجر: ١٦كما تحذف في الشعر، كقول الشاعر:

فهل يمنعني ارتيادي البلا د من حذر الموت أن يأتين

فإذا ثبت هذا فلا وجه للإنكار على الحريري))[٢].

---

١ / المقامة الثانية (الحُلْوانية)، وفيها (قوالب)، وعند أبي حيان في الارتشاف ٥ / ٢٣٧٨ (أقاليب). المقامات بشرح الشريشي ١ / ٧٧ .

٢ / نقل هذا الكلام في : الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية ص ٣٦٤ ، والنحو الوافي ٤ / ٢٧١ عن اللباب في الرد على ابن الخشاب لابن بري .

وقول ابن عصفور: ((ولكون السجع يجري مجرى الشعر ساغ لأبي محمد الحريري أن يقول: (فألفيت فيها أبا زيد السروجي يتقلب في قواليب الانتساب، ويخبط في أساليب الاكتساب) فأشبع الكسرة في (قواليب) إتباعاً لأساليب))[1].

وقول ابن عصفور: ((اعلم أنه يجوز في الشعر، وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لايجوز في الكلام غير المسجوع من رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز اضطر إلى ذلك أو لم يضطر إليه ؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر))[2].

وقوله أيضاً: ((وألحقوا الكلام المسجوع في ذلك بالشعر لما كانت ضرورة في النثر أيضاً هي ضرورة النظم))[3] ثم أورد أمثلة سبق إيرادها في هذا البحث.

وقول ابن مالك رحمه الله في الكافية الشافية:

وفي اضطرار وتناسب صُرف ... ما يستحق حكم غير المنصرف

ورأيَ أهلِ الكوفةِ الأخفشُ في ... إجازة العكس اضطراراً يقتفي

وبعضهم أجازه اختيارا ... وليس بِدْعاً فدع الإنكارا[4]

وقال في الخلاصة:

ولاضطرارٍ أو تناسب صُرِف ... ذو المنع والمصروف قد لاينصرف [5]

وقول علي بن مسعود الفرغاني: ((قد يجوز تقديم الخبر من حيث هو خبر على المبتدأ كما جاز تقديم المفعول على الفاعل، وذلك إما لفرط عناية بذكر الخبر نحو قوله

---

١ / ضرائر الشعر ص ١٥.

٢ / المقرب ٢ / ٢٠٢.

٣ / ضرائر الشعر ص ١٣.

٤ / شرْحها له رحمه الله ٣ / ١٥٠٨، ١٥١٢.

٥ / ص ٥٧.

تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ سبأ: ١٣ وإما تطلباً لإقامة الوزن، وهذا لايوجد إلا في المنظوم من الكلام أو المسجع))[١].

وقول السيوطي في الاقتراح[٢]: ((وقد يلحق بالضرورة ما في معناها، وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج)).

وقوله في الهمع: ((المختار وفاقاً للأخفش، وخلافاً لأبي حيان وغيره جواز ما جاز في الضرورة في النثر للتناسب والسجع))[٣].

وقال الألوسي في المسألة العاشرة من كتابه الضرائر[٤]: ((اعلم أن الأئمة ألحقوا بالضرورة ما في معناها وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج فلا يقاس على ما ورد من لذلك في السعة كما لايقاس على الضرائر الشعرية في متسع الكلام)).

إذ يشترك الشاعر ومريد السجع أو الازدواج أو التناسب في الحاجة إلى العدول عن الأصل أحياناً لضرورة الشعر أو تزيين الكلام إلا أن حاجة الشاعر أشد، وضرورته أقوى، والقيود عليه أكثر إذ هو ملتزم بالنظام العروضي من أول البيت إلى آخره، وليس الناثر كذلك.

وشيء آخر وهو أن ارتكاب الضرورة أحياناً يصل إلى حد الوجوب إذ بدون ارتكابها لايستقيم الشعر، وارتكاب مثل ذلك في النثر لتناسب أو ازدواج قصاراه الجواز، ولايعد ضرورة كضرورة الشعر.

ولَئن جاز لهم جلب كلمة لامعنى لها لأجل التأكيد والإتباع أحياناً فلأن يجوز العدول عن الأصل لهذا الغرض من باب أولى.

---

١ / المستوفى في النحو ص ١٨٩، ونقله عنه د. العدواني في الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية ص٣٦٥ .

٢ / ص ٤٩ .

٣ / همع الهوامع ٣ / ٢٥٠ .

٤ / ص٢١ .

الخاتمة

ختاماً، أشير إلى أهم النتائج التي توصل لها هذا البحث:

- أن القول بوقوع التناسب في القرآن الكريم هو القول المختار؛ لظهوره في كثير من آيات القرآن، وهو شيء جميل يؤدي إلى حسن وقع الآيات على السامع مع المحافظة التامة على المعنى.

- أن من أكثر القضايا التي خولف فيها الأصل من أجل المناسبة قضية التقديم والتأخير، وقضية الحذف ويندرج تحتهما كثير من المسائل الفرعية.

- أنه قد يحصل مع إرادة التناسب علة أخرى، فإن كانت ظاهرة قيل بها، وإن لم تكن ظاهرة فإن أرادة التناسب كافية، والتناسب غرض صحيح يسهل حفظ القرآن وسيره في الناس.

- أنه يحق لمن يريد التناسب في الكلام المنثور أن يخالف الأصل في مثل هذه الأشياء لاسيما ما كان منها واضحاً كثير الورود.

- حُملت بعض الأمور على تناسب الآي عند بعض المفسرين، والتناسب غير ظاهر كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾ يوسف: ٩١ عند الخازن في تفسيره، وكما في قوله تعالى: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ التين: ٢، وقد أشرت في هذا البحث إلى ما كان التناسب فيه ظاهراً غير متكلف، وتركت ما عداه.

- أن بعض ما حمل على التناسب يستقيم على قول من الأقوال التي قيلت في الآية.

- أن الفراء من أبرز المتقدمين الذين يشيرون إلى هذه الظاهرة عند ورودها في بعض المواضع في آيات القرآن الكريم، وكذلك القرطبي وأبو حيان، وابن عاشور من أبرز المتأخرين المهتمين بذلك.

. أنه قد تحصل مخالفة الأصل في القرآن لأمور أخرى غير التناسب، وهذا ليس مجال البحث، ومنه ما حصل من حذف لياء المنقوص وإن لم تكن فاصلة كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ الإسراء: ٩٧ وفي آية أخرى ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ الكهف: ١٧ وكقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ القمر: ٦ وهذا الحذف جائز في لغة بعض العرب ولكنه خلاف الشائع في لغة بقيتهم، وليست رأس آية، فذكر ابن عاشور أنهم يعتبرون الفاصلة كل جملة تم الكلام بها، ولذا استشهد سيبويه للفاصلة بقوله تعالى: ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ الكهف: ٦٤ وإن لم تكن رأس آية[1]، ويلحظ أنها جاءت بالياء في موضع آخر وهو قوله تعالى: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى﴾ الأعراف: ١٧٨ ولايظهر فرق بينها في المواضع الثلاثة لأن الكلام قد تم بها.

. قد يحصل حذف ياء الفعل المضارع المعتل من غير جازم، وإن لم تكن فاصلة، كقراءة من قرأ: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ هود: ١٠٥ وإثبات الياء في الوصل والوقف هو الوجه، فذكر الواحدي وأبو حيان أن وجه حذفها في الوقف هو التشبيه بالفواصل، وأما حذفها في حال الوصل فوجه ذلك التخفيف، وذكر العلماء أن الاجتزاء بالكسرة عن الياء كثير في لغة هذيل[2].

وقال الفراء: ((كل ياء أو واو تسكنان وما قبل الواو مضموم وما قبل الياء مكسور فإن العرب تحذفهما وتجتزئ بالضمة من الواو وبالكسرة من الياء))[3].

وشبيه بذلك قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ الكهف: ٦٤.

---

١ / التحرير والتنوير ٧ / ٢١٥.

٢ / البسيط ١١ / ٥٤٩، ٥٥١، البحر المحيط ٥ / ٢٦١.

٣ / معاني القرآن ٢ / ٢٧.

. يقرب من هذا الموضوع . وإن لم يكن في صلبه . ما يجري من مخالفة الأصل لأجل السجع أو الازدواج أو الإتباع، أو الأمثال وما جرى مجراها، وقد أشار إليه الحريري بقوله: ((وقد نطقت العرب بعدة ألفاظ غيرت مبانيها لأجل الازدواج، وأعادتها إلى أصولها عند الإنفراد))[1] ثم ضرب لذلك أمثلة، سبقت الإشارة إلى كثير منها.

وفي النهاية أسأل الله المغفرة والرحمة لعلمائنا الأجلاء من قدماء ومعاصرين الذين أفدت من علمهم وكتبهم، والأجر والمثوبة لمن ساهم في هذا البحث بمشورة أو تقويم أو غير ذلك.

كما أسأله سبحانه أن يصلح نياتنا، وأن يسددنا ويعصمنا من الزلل، إنه سميع مجيب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

* * *

١ / درة الغواص ٩١ .

فهرس المصادر والمراجع

١. الإتباع والمزاوجة لابن فارس، تحقيق محمد أديب جمران، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٥م.

٢. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد بن محمد البنا. ت: د. شعبان محمد إسماعيل. عالم الكتب. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٣. الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق د. مصطفى البغا، دار ابن كثير. دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٤. أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان. ت: د. رجب عثمان محمد. الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٦. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري. ت: محمد بهجة البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

٧. الأصول في النحو لابن السراج. ت: د. عبدالحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٨. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشيخ محمد الأمين الشنقيطي، خرج آياته وأحاديثه الشيخ محمد الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٩. إعجاز القرآن للباقلاني، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

١٠. إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري. ت: محمد السيد أحمد عزوز. عالم الكتب - بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

١١. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين - بيروت. الطبعة الثانية عشرة ١٩٩٧م.

١٢. ألفية ابن مالك في النحو والصرف لابن مالك. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

١٣. أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب. ت: د. فخر صالح قداره. دار الجيل. بيروت، دار عمار. الأردن ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

١٤. أمالي ابن الشجري لابن الشجري. ت: د. محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

١٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري. ت: محمد محيي الدين عبدالحميد. دار الفكر.

١٦. أوضح المسالك لألفية ابن مالك لابن هشام. ت: محمد محيي الدين عبدالحميد. المكتبة العصرية. بيروت.

١٧. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي بكر الأنباري، تحقيق الشيخ عبدالرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ.

١٨. البحر المحيط لأبي حيان. ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون. دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

١٩. البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ.

٢٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم.المكتبة العصرية. بيروت.

٢١. البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، مطبعة المدني بمصر، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ.

٢٢. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري. ت: علي محمد البجاوي. دار الجيل . بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٢٣. التبيان في تصريف الأسماء، أ.د. أحمد حسن كحيل، دار أصداء المجتمع، السعودية . القصيم . بريدة، الطبعة التاسعة ١٤٢٢هـ.

٢٤. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ت: محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.

٢٥. تصريف الأسماء لمحمد الطنطاوي، طبعته الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة السادس ١٤٠٨هـ.

٢٦. التفسير البسيط للواحدي، حققه عدد من الأساتذة في رسائل علمية، طبعته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.

٢٧. تفسير البغوي المسمى بمعالم التنزيل في تفسير القرآن لأبي محمد الحسين البغوي، تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي . بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٢٨. تفسير التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون، تونس.

٢٩. تفسير الخازن، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ.

٣٠. تفسير القشيري المسمى بلطائف الإشارات لعبدالكريم بن هوازن القشيري، تحقيق إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة الثالثة.

٣١. تفسير النيسابوري، المعروف بغرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين الحسن النيسابوري، تحقيق الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٣٢. روح البيان في تفسير القرآن لأبي الفداء إسماعيل حقي الخلوتي الحنفي، دار الفكر، بيروت.

٣٣. تفسير محاسن التأويل للقاسمي، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر.

٣٤. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق أ.د. علي فاخر وزملائه، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

٣٥. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق الأستاذ الدكتور عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٣٦. ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق محمد خلف الله أحمد، ود. محمد زغلول سلام، دار المعارف، الطبعة الرابعة.

٣٧. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

٣٨. جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تحقيق الدكتور أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٩. جواب المسائل العشر لابن بري. ت: د. محمد أحمد الدالي. دار البشائر. دمشق. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٤٠. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٤١. الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

٤٢. الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهري، للدكتور سلمان بن سالم السحيمي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة ا لأولى ١٤١٥هـ.

٤٣. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبدالقادر البغدادي. ت: عبدالسلام هارون. الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٤٤. الخصائص لابن جني. ت: محمد علي النجار. دار الكتاب العربي. بيروت.

٤٥. درة الغواص للحريري شرحها وحواشيها وتكملتها، تحقيق عبدالحفيظ القرني، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٤٦. دلائل الإعجاز للجرجاني. ت: محمود شاكر. الناشر مطبعة المدني بالقاهرة. الطبعة الثالثة ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢م.

٤٧. ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق د. نعمان محمد طه، مطبعة المدني، بمصر، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٤٨. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب. ت: د. نعمان محمد أمين طه. دار المعارف. الطبعة الثالثة.

٤٩. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود الألوسي، تحقيق علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٥٠. السبعة في القراءات لابن مجاهد. د. شوقي ضيف. دار المعارف. الطبعة الثالثة.

٥١. سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

٥٢. السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض كلام ربنا الحكيم الخبير، للخطيب الشربيني، دار المعرفة، بيروت.

٥٣. سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٤هـ.

٥٤. الشافية في علم التصريف لابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٥٥. شرح التسهيل لابن مالك. ت: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٥٦. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق د. حسن الحفظي، ود. يحيى بشير مصري، طبعته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٤ و ١٤١٧هـ.

٥٧. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم. ت: د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد. دار الجيل. بيروت.

٥٨. شرح الكافية الشافية لابن مالك. ت: د. عبدالمنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٥٩. شرح المفصل لابن يعيش. عالم الكتب. بيروت.

٦٠. شرح شافية ابن الحاجب للرضي وبحاشيته شرح شواهده للبغدادي. ت: محمد نور الحسن وآخرين. دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٦١. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي. مصورة عن النسخة المحفوظة بدار الكتب القومية تحت رقم ١٣٧ نحو.

٦٢. شرح مقامات الحريري للشريشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدني، القاهرة.

٦٣. الصاحبي في فقه اللغة العربية لابن فارس. ت: أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية. بيروت ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٦٤. صحيح البخاري. ت: محب الدين الخطيب وآخرين. المكتبة السلفية. القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ.

٦٥. صحيح مسلم. عناية: أبي صهيب الكرمي. بيت الأفكار الدولية ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٦٦. الصناعتين لأبي هلال العسكري، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٦٧. ضرائر الشعر لابن عصفور. ت: السيد إبراهيم محمد. دار الأندلس. بيروت.

٦٨. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر. لمحمود شكري الآلوسي. ت: محمد بهجة الأثري. دار الآفاق العربية. القاهرة. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٦٩. الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية للسيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٣م.

٧٠. الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية للدكتور عبدالوهاب العدواني، جامعة الموصل ١٤١٠هـ.

٧١. الطرازالمتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٧٢. عبث الوليد في شرح ديوان البحتري لأبي العلاء المعري، تحقيق محمد بن عبدالله المدني، دار الرفاعي.

٧٣. عون المعبود شرح سنن أبي داود لشمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٧٤. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، نشره ج.برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

٧٥. الفاصلة القرآنية، للدكتور عبدالفتاح لاشين، دار المريخ، الرياض، ١٤٠٢هـ.

٧٦. الفاصلة في القرآن للحسناوي، دار عمار، الأردن، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ.

٧٧. الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين العلائي، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٧٨. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي، تحقيق الأستاذ الدكتور محمد يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٧٩. فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبدالعزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت.

٨٠. القراءات القرآنية في البحر المحيط، أ. د. محمد أحمد خاطر، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة

٨١. الكامل للمبرد. ت: د. محمد بن أحمد الدالي. مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة الثانية ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٨٢. كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه. ت: عبدالسلام هارون. دار الجيل. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

٨٣. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري. ت: محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية. بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

٨٤. الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية للدكتور محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٨٥. اللباب في الرد على ابن الخشاب.

٨٦. اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية.

٨٧. لسان العرب لابن منظور. دار صادر. بيروت. الطبعة الخامسة ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٨٨. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي. ت: صلاح الدين السنكاوي. مطبعة العاني. بغداد ١٩٨٣م.

٨٩. ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبي سعيد السيرافي. ت: د. عوض بن حمد القوزي. مطابع الفرزدق. الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

٩٠. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين ابن الأثير. تحقيق الشيخ كامل عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٩١. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني. ت: علي النجدي ناصف وآخرين. دار سزكين للطباعة والنشر. الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٩٢. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي أبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ـ ٥٤٦) هـ. ت: عبدالسلام عبد الشافي محمد. دار الكتب العلمية . بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ = ١٩٩٣م.

٩٣. المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، دار الكتاب المصري، القاهرة ١٤٠١هـ.

٩٤. المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك وزملائه، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٩٥. المستقصى في أمثال العرب للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧م.

٩٦. المستوفى في النحو لعلي بن مسعود الفرغاني، تحقيق حسن عبدالكريم الشرع، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٩٧٨م.

٩٧. معاني القرآن للفراء. ت: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار. دار السرور. بيروت.

٩٨. معاني القرآن وإعرابه للزجاج. ت: د. عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٩٩. معجم البلاغة العربية للدكتور بدوي طبانه، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٢هـ.

١٠٠. المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.

١٠١. معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

١٠٢. مغني اللبيب لابن هشام. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي.

١٠٣. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، قدم له ووضع فهارسه الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١٠٤. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين، طبعته جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

١٠٥. المقتضب للمبرد. ت: محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب. بيروت.

١٠٦. المقرب لابن عصفور. ت: أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري. الطبعة الأولى ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.

١٠٧. النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة.

١٠٨. النشر في القراءات العشر لابن الجزري، خرج آياته الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٠٩. النكت في إعجاز القرآن لأبي الحسن الرماني، ضمن كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق محمد خلف الله أحمد، ود. محمد زغلول سلام، دار المعارف، الطبعة الرابعة.

١١٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي. ت: أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

١١١. الوقف ووظائفه عند النحويين والقراء، للدكتور محمد خليل نصر الله فراج، صدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت ضمن حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٤٢١هـ.

* * *

- Mujaahid. (n.d.). Al-sab‘ah fi al-qiraa'at (3rd ed.). Sh. DHeef (Ed.). Dar Al-Ma‘aarif.
- Muslim. (1419AH). SaHiH Muslim. S. Al-Karamee (Ed.). Bait Al-Afkaar Al-duwaliyah.
- Qutaybah. (1420). Adab al-katib (2nd ed.) M. Al-Daalee (Ed.). Mu'assasat Al-Risaalah.
- Siybawayh, U. (1411). Kitaab Siybawayh A. Haaroun (Ed.). Beirut: Daar Al-Jeel.
- Siybawayh, U. (1411AH). Kitaab Siybawayh. A. Haaroun (Ed.). Beirut: Daar Al-Jeel.
- Tabaanah, B. (1402AH). Mu‘jam al-balaghah al-‘arabiyah. Riyadh: Daar Al-‘uloum.
- Tafseer Al-khaazin (1375AH). (2nd ed.). Cairo: Al-Halabee Library and Press.
- Ya‘eesh. (n.d.) SharH Al-mufaSal. Beirut: ‘aalam Al-Kutub.

* * *

- Ibn Mujaahid. (n.d.). Al-sab‘ah fi al-qiraa'at (3rd ed.). Sh. DHeef (Ed.). Dar Al-Ma‘aarif.
- Ibn Ya‘eesh. (n.d.) SharH Al-mufaSal. Beirut: ‘aalam Al-Kutub.
- Jinnee. (1406AH). Al-muHtasib fi tabyeen wujouh shawadh al-qiraa'aat wa al-iyDHaH ‘anha (2nd ed.). A. NaSif et al (Eds.). Daar Sezkeen for publication and press.
- Jinny. (n.d.). Al-KhaSaa'iS. M. Al-Najjaar (Ed.). Beirut: Daar Al-Kitaab Al-‘arabee.
- KaHeel. A. (1422AH). Al-Tibyaan fi taSreef al-asmaa' (9th ed.). Qassim: Daar ASdaa' Al-Mujtama‘.
- KhaaTir, M. (n.d.). Al-Qiraa'aat al-qur'aaniyah fi al-bahr al-muHeeT. Makkah: Maktabat Al-Baaz.
- Laasheen, A. (1402AH). Al-FaaSilah al-quraa'niyah. Riyadh: Daar Al-Mireekh.
- Maalik. (1402AH). SharH al-kaafiyah al-shaafiyah li ibn Maalik. A. Huraydee (Ed.). Daar Al-Ma'moun li Al-turaath.
- Mahaysin, M. (1412AH). Al-Kashf ‘an ahkaam al-waqf wa al-waSil fi al-‘arabiyah. Beirut: Daar Al-Jeel.
- Majah. (1414AH). Sunan ibn Majah. M. Abdulbaaqee (Ed.). Cairo: Daar Al-Hadeeth.
- Manzhour. (1412AH). Lisaan Al-‘arab (5th ed.). Beirut: Daar Saadir.
- Muhammad, I. (1983). Al-DHarourah al-shi‘riyah dirasah usloubiyah (3rd ed.). Beirut: Daar Al-Andalus.

- Ibn Al-Jazaree. (1400). Ghayat al-nihayah fi Tabaqaat al-quraa'(2nd ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Ibn Al-Jazari (1418). Al-Nashr fi al-qira'at Al-‘ashr. Z. ‘umayrat (Ed.). Beirut: ‘aalam Al-Kutub.
- Ibn Al-Naazhim. (n.d.). SharH alfiyat ibn Maalik. A. AbduHameed (Ed.). Beirut: Daar Al-Jeel.
- Ibn Al-Sakeet. (1407). Diwaan al-Hatee'ah bi riwayat wa sharH ibn Al-Sakeet. N. Taha (Ed.). Cairo: Maktabat Al-khaanjee.
- Ibn Barree. (1418). Jawaab al-maasaa'il ah-‘ashr. M. Al-Dallee. (Ed.). Damascus: Daar Al-Bashaa'ir.
- Ibn Faaris. (1995). Al-Itibaa‘ waal-muzaawajah. M. Jamraan (Ed.). Damascus: publications of Syrian Ministry of Culture.
- Ibn Faris. (1418). Al-Saahibee fi fiqh al-lughah al-‘arabiyah. A. Basaj (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Ibn Hishaam. (n.d.) Mughnee al-labeeb. M. AbdulHameed (Ed.). Daar IHyaa' Al-Turaath Al-‘arabee.
- Ibn Jinnee. (1406). Al-muHtasib fi tabyeen wujouh shawadh al-qiraa'aat wa al-iyDHaH ‘anha (2nd ed.). A. NaSif, et al (Eds.). Daar Sezkeen for publication and press.
- Ibn Jinny. (n.d.). Al-KhaSaa'iS. M. Al-Najjaar (Ed.). Beirut: Daar Al-Kitaab Al-‘arabee.
- Ibn Majah. (1414). Sunan ibn Majah M. Abdulbaaqee (Ed.). Cairo: Daar Al-Hadeeth.

- Faris. (1418AH). Al-Saahibee fi fiqh al-lughah al-‘arabiyah. A. Basaj (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Farraaj, M. (1421). Al-Waqf wa wzha'efh ‘nd al-naHweyieen wa al-qurraa. Academic Publication Council at Kuwait University.
- Habeeb. M (n.d.). Diwaan Jareer (3rd ed.). N. Taha (Ed.). Daar Al-Ma‘arif.
- Habeeb. M (n.d.). Diwaan Jareer (3rd ed.). N. Taha (Ed.). Daar Al-Ma‘arif.
- Hasan A. (1418). Al-naHou al-wafi (5th ed.). Eygept, Daar Al-ma‘arif.
- Hishaam. (n.d.) Mughnee al-labeeb. M. Abdulhameed (Ed.). Daar IHyaa' Al-Turaath Al-‘arabee.
- Ibn ‘aSfour. (n.d.). DHaraa'ir Al-Shi‘ir. I. Muhammad (Ed.). Beirut: Daar Al-Andalus.
- Ibn ‘aashour. M. (n.d.). Tafseer al-taHreer wa al-tanweer.Tunisia: Daar SaHnoun.
- Ibn‘aSfour.(1391)Al-Muqarrab. A. Al-Jawwaree & A. Al-Jabbouree (Eds.).
- Ibn Al-Atheer, DH. (1419). Al-Mathal al-saa'ir fi adab al-kaatib wa al-sha‘air. K. ‘uwaiDHah (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Ibn Al-Haajib. (1414). SharH al-raDHee li kafiyat ibn Al-Haajib. H. Al-Hafzhi & Y. Masri (Eds.). Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University.
- Ibn Al-Haajib. (1415). Al-Shaafiyah fi ‘ilm al-taSreef. H. Al-Uthmaan (Ed.). Makkah: Al-Maktabah Al-Makiyyah.

- Al-SuyuTee. (1418). Ham‘ al-hawame‘ fi sharH jam‘ al-jawame‘. A. Shams Al-Deen. (Ed.). Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Al-Tabaranee. (n.d.). Al-Mu‘jam al-kabeer (2nd ed.). H. Al-Salafee (Ed.). Cairo: Maktabat ibn Taymiyah.
- Al-TanTaawee. M (1408AH).TaSreef al-asmaa'(6th ed.). Al-Medinh: Islamic University.
- Al-Udwaanee,A. (1410AH). Al-DHarourah al-shi‘riyah dirasah lughawiyah naqdiyah. Al-MuSil University.
- Al-WaaHidee. (1430AH). Al-tafseer al-baseeT. A number of teachers in scientific researches (Ed.). Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University.
- Al-Zajjaaj.(1408AH). Ma‘aanee Al-Qura'an wa I‘raabah. A. Shalabee (Ed.). Beirut: ‘aalam Al-Kutub.
- Al-Zamakhsharee. (1415AH). Al-Kashaaf ‘an Haqaa'iq ghwamiDH al-tanzeel. M. Shaaheen (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Al-Zamkhashree. (1420AH). Al-MufaSal fi San‘at al-i‘raab. I. Ya‘qoub (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Al-Zamkhashree. (1987). Al-MustaqSa fi amthaal al-arab (2nd ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Barakaat. M. (1388AH). Tasheel al-fwaa'id wa takmeel al-qaSaa'id. Cairo: Daar Al-Kitaab Al-‘arabee.
- Barree. (1418AH). Jawaab al-maasaa'il ah-‘ashr. M. Al-Dallee. Damascus: Daar Al-Bashaa'ir.

- Al-Sakeet. (1407AH). Diwaan al-Hatee'ah bi riwayat wa sharH ibn Al-Sakeet. N. Taha (Ed.). Cairo: Maktabat Al-khaanjee.
- Al-Sayid, A. & Al-Makhtoun, M. (1410AH). SharH al-tasheel li ibn Maalik. Hajar for Printing and Publishing.
- Al-ShaaTibee. (1428). Al-MaqaaSid al-shaafiyah fi sharH al-khulaaSah al-kaafiyah. A. Al-Othaymieen (Ed.). Umm Al-Qura University.
- Al-ShaaTibee. (1428AH). Al-MaqaaSid al-shaafiyah fi sharH al-khulaaSah al-kaafiyah. A. Al-Othaymieen (Ed.). Umm Al-Qura University.
  - Al-Sharbiynee, A. (n.d.). Al-Siraaj almuneer fi al-i‘aanah ‘ala ma‘rifat ba‘DH kalaam rabbina Al-Hakeem Al-khabeer. Beirut: Daar Al-Ma‘rifah.
  - Al-Shuriyshee. (n.d.). SharH maqaamaat Al-Hariree. M. Ibraaheem (Ed.). Cairo: MaTba‘at Al-Madanee.
- Al-SiHeemee. S. (1415AH). Al-Hadhf wa al-ta‘wieeDH fi al-lahjaat al-‘arabiyah min khilaal mu‘jam al-SiHaaH li Al-Jawharee. Medinah: Maktabat Al-Ghurabaa' Al-Athariyah.
- Al-Siraafee, A. (n.d.). SharH kitaab Siybawayah. (n.p.).
- Al-Siraafi, A. (1409AH). Ma yaHtamil al-shi‘ir min al-DHarourah. A. Al-Quzee (Ed.). Riyadh: Al-Farazdaq Press.
- Al-SuyuTee. (1407) Al-Itqaan fi ‘uloum Al-Quran. M. Al-Bagha (Ed.). Damascus: Daar ibn Katheer.
- Al-SuyuTee. (1408AH). Al-Muzhir fi ‘uloum al-lughah wa anwa‘iha. M. Bik et al (Eds.). Beirut: Al-Maktabah Al-‘aSriyah.

- Al-Muraadee. (1422AH). TawDHih al-maqaaSid wa al-masaalik bi sharH alfiyyat Ibn Malik. A, Sulimaan (Ed.). Cairo: Daar Al-Fikir Al-‘arabee.
- Al-Naazhim. (n.d.). SharH alfiyat ibn Maalik. A. Abduhameed (Ed.). Beirut: Daar Al-Jeel.
- Al-Naysaabouree. N. (1416). Tafseer Al-Naysaabouree al-ma‘rouf bi ghraa'ib Al-Quran wa rghaa'ib al-furqaan. Z. Umayraat (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Al-Naysaabouree. N. (1416AH). Tafseer Al-Naysaabouree al-ma‘rouf bi ghraa'ib Al-Qura'n wa rghaa'ib al-furqaan. Z. Umayraat (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Al-Qaasimee. (n.d.). Tafseer maHasin al-ta"weel. M. Abdulbaqee (Ed.). Daar Al-Fikir.
- Al-QurTubi. (1413). Al-Jaami‘ li aHkaam Al-Quran. Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Al-Qusheeree.A. (n.d.). Tafseer Al-Qusheeree al-musamma bi lTaa'if al-ishaaraat (3rd ed.).Eygpt: General Egyptian Book Organization.
- Al-Rumaani , Al-KhaTaabee & Al-Jarjaanee. (n.d.). Thalaath rasaa'il fi I‘jaaz Al-Quran (4th ed.). M. Ahmad & M. Salam(Eds.). DaarAl-Ma‘aarif.
- Al-Rumaani. (n.d.) Al-Nukat fi 'i‘jaaz Al-Quran (4th.). M. Ahmad & M. Salaam. (Eds.) Daar Al-m‘arif.
- Al-Sabbaan. (1419AH). Haashiyat Al-Sabbaan ‘ala sharH Al-'shmounee ‘ala alfiyat ibn Malik. Beirut: Daar Al-Fikkir.

- Al-Hanbalee, A. (n.d.). Al-Lublaab fi ‘uloum al-kitaab. A. Abdulmawjoud (Ed.). Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Al-Hariree. (1417AH). Durrat Al-GhawwaaSli Al-Hariree sharHaha wa Hawashiha wa takmilatiha. Beirut: Daar Al-Jeel.
- Al-Hasnaawee. (1421AH). Al-FaaSilah fi Al-Quraa'n (2nd ed.). Jordan: Daar ‘ammaar.
- Al-Jarjaani. (1413AH). Dalaa'il al-i‘jaaz (3rd ed,). M. Shaakir (Ed.). Cairo: Al-Madanee Press.
- Al-Jazaree. (1400). Ghayat al-nihayah fi Tabaqaat al-quraa' (2nd ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Al-jysh. N. (1428AH). Tamheed al-qwa‘id bi sharH tasheel al-fawaa'id.A. Faakhir et al (Ed.).Cairo: Daar Al-Salaam.
- Al-Khafajee. S. (1402AH). Sir Al-FaSaahah Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Al-Lubdee, M. (1406AH). Mu‘jam al-muSTalahaat al-nahawiyah wa al-Sarfiyah (2nd ed.). Beirut: Mu'assasat Al-Risaalah.
- Al-Lublaab fi al-rad ‘ala ibn al-khashaab. (n.d.) (n.p.)
- Al-Ma‘arree, A. (n.d.). ‘Abath al-waleed fi sharH diwaan al-buHturee. M. Al-Madanee (Ed.). Daar Al-rifaa‘ee.
- Al-Maziydah. H. Al-Sha‘ir (Ed.). Jordan: Daar Al-Basheer.
- Al-Mubrad. (1413AH). Al-Kaamil (2nd ed.). M. Al-Daalee (Ed.). Beirut: Mu'assasat Al-Risaalah.
- Al-Mubrad. (n.d). Al-MuqtaDHib. M. UDHaimah (Ed.). Beirut: ‘aalam Al-Kutub.

- Al-Banna, A. (1407). ItHaaf fuDHalaa' al-bashar bi al-qeraa'aat al-arba‘at ‘ashar. Sh. Ismaa‘eel (Ed.) Beirut: ‘aalam Al-Kutub.
- Al-Bukhaaree. (1400AH). SaHiH Al-Bukhaaree. M. Al-KhaTeeb et al. Cairo: Al-Maktabah Al-Salafiyah.
- Al-Faarisee, A. (1983). Al-Msaa'il al-mushakkalah al-m‘aroufah bi al-baghdaadiyaat. S. Al-Sankawee (Ed.). Baghdad: Al‘aanee Press.
- Al-Faasee, A. (1421AH). FayDH nashar al-insharaaH min rawDH Tay al-iqtraaH. M. Fajjaal (Ed.). UAE: Daar Al-BuHouth for Islamic studies and Heritage Restoration.
- Al-Faraa'. (n.d.). Ma‘aanee Al-Qura'an. A. Najaatee & M. Alnajjaar (Eds.). Beirut Daar Al-Surour.
- Al-Farghaanee, A. (1978). Al-Mustawfa fi al-nahou. H. Al-Shar‘ (Ed.). (Doctoral dissertation).Baghdaad University.
- Al-Farisee. A. (1413AH). Al-Hijjah li al-qurra' al-sab‘ah (2nd ed.). B. Qahwajee & B. Huwyjaatee (Eds.). Damascus and Beirut: Daar Al-M'moun li Al-Turaath.
- Al-Farraa'. (n.d.). Ma‘aanee Al-Quraan. A. Najaatee & M. Alnajjaar (Eds.). Beirut Daar Al-Surour.
- Al-Haajib. (1414AH). SharH al-raDHee li kafiyat ibn Al-Haajib.
- Al-Haajib. (1415AH). Al-Shaafiyah fi ‘ilm al-taSreef. H. Al-Uthmaan (Ed.). Makkah: Al-Maktabah Al-Makiyyah.
- Al-Hanafee.I. (n.d.). RouH al-bayaan fi tafseer Al-Quran. Beirut: Daar Al-Fikir.

- Al-Alousee. Sh. (1415AH). RouH al-maaanee fi tafseer Al-Qura'n al-‘azheem wa al-sab‘ al-mathaanee.A. ‘aTiyah (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Al-Anbaaree, A. (1401AH). Al-Mudhakkar wa al-mu'annath. M. ‘uDHaymah. Cairo: Daar Al-Kitaab Al-MaSree.
- Al-Anbaari. (n.d.). Asraar al-‘arabeyah. M. Al-BayTaar (Ed.). Damascus: publications of Al-Mujamma‘ Al-‘ilmee Al-‘arabee.
- Al-Andalusee, A. (1403AH). Al-MuHarrir al-wajeez fi tafseer al-kitaab al-‘azeez. A. Muhammad (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Al-Askaree. A. (1408AH). Jamharat al-amthal. A. Abdussalaam (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Al-Asqalaanee, H. (n.d.). Fath Al-Baaree bi sharH SaHiH Al-Bukhaaree. A. Baaz (Ed.). Beirut: Daar Al-Ma‘rifah.
- Al-Atheer, DH. (1419AH). Al-Mathal al-saa'ir fi adab al-kaatib wa al-sha‘air. K. ‘uwaiDHah (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Al-Baghawee. A. (1420AH). Tafseer Al-Baghawee al-musamma bi m‘alim al-tanzeel fi tafseer Al-Qura'n. A. Al-Mahdee (Ed.). Beirut: Daar IHiaa' Al-Turaath Al-‘arabee.
- Al-Baghdaadee. (1402AH). SharH shafiyat ibn Al-Haajib li al-raDHee wa bi Hashiyatih sharH shawahidih. M. Al-Hassan et al (Eds.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Al-Baghdaadee. A. (1418AH). Khizaanat al-adab wa lub libaab lisaan al-‘arab (4th ed.). A. Haaroun (Ed.). Cairo: Maktabat Al-khaanjee.

List of References:

- ‘Ashour. M. (n.d.). *Tafseer al-taHreer wa al-tanweer.*Tunisia: Daar SaHnoun.
- ‘ASfour.(1391AH) *Al-Muqarrab.* A. Al-Jawwaree & A. Al-Jabbouree (Eds.).
- ‘ASfour. (n.d.). *DHaraa'ir Al-Shi‘ir*. I. Muhammad (Ed.). Beirut: Daar Al-Andalus.
- Abaadee, Sh. (1410AH). ‘Awn al-ma‘boud sharH sunan abi Daoud. Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Abi Hayyaan. (1418) Irtishaaf al-DHarb min lisaan al-‘arab. R. Muhammad (Ed.). Cairo: Maktabat Al-khaanjee.
- Al-‘alawee, Y. (1402AH). Al-Tiraaz al-mutaDHammin li asraar al-balaghah wa ‘uloum Haqaa'iq al-i‘jaaz. Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘ilmiyah.
- Al-‘askaree, H. (1419AH). Al-Sina‘aatayn. A. Al-Bajawee & M. Ibraaheem (Eds.). Beirut: Al-Maktabah Al-‘aSriyah.
- Al-‘asqalaanee, H. (n.d.). Fath Al-Baaree bi sharH SaHiH Al-Bukhaaree. A. Ibn Baaz (Ed.). Beirut: Daar Al-Ma‘rifah.
- Al-‘udwaanee,A. (1410). Al-DHarourah al-shi‘riyah dirasah lughawiyah naqdiyah. Al-MuSil University.
- Al-Alaa'iee,S. (1410AH). Al-FuSoul al-mufiydah fi al-waaw
- Al-Alousee, M. (1418AH). Al-DHaraa'ir wa ma yasough li al-sha‘air doun al-naathir. M. Al-Atharee (Ed.). cairo: Daar Al-Afaaq Al-‘arabiyah.

The Agreement on Quranic Verse Endings and its Syntactic and Morphological Impact

Dr. Sulaiman Abdullah Mohammed Al-Nataifi
Department of Syntax, Morphology and Philology
Faculty of Arabic Language - Imam Muhammad ibn Saud Islamic University

Abstract:

This research deals with the phenomenon of Tanasub Al Rous AlAi, and this proportionality of the impact of syntactic or semantic, so that the viewer in the book of God finds proportionality verbal in many verses capital but also find proportionality in the whole verse, and sometimes gets reverse origin into account the Quranic comma. The research at the forefront and to pave and two chapters and a conclusion.The research in the boot of some previous studies related to research, and then pointed to some of the terminology used in this topic, and then pointed to the comma controller , and types, their benefits, the difference between them and the assonance and rhyme, then answered the question: Is what happened from the violation of the asset but it is a just proportionality only or other problem? Then research pointed to what may sometimes get from the reverse origin is in the top of the verse according to reverse the original verse in the head, then search displays, a question: Do you need to be in the will of proportionality agreed at the last letter Ruwi Like the character in the poem? And answered it, and then said the issue of reverse occasion when opposed to something else.In the first chapter the search tried to collect as much of the verses in which violations happened to the origin for proportionality arranged in the order Alfiyaibn Malik, a solid research and most of it, and it remember the verse in the appropriate position to it, and then referred to the origin of grammatical issue or morphological or indicative, and how you got This violation of origin, with the support that often the words of scientists from grammarians and commentators.In the second chapter the study came, with several sections, namely: First: the opinion of the scientists in the Tanasub Al Rous AlAi, and the second most prominent scientists who ticked the Tanasub Al Rous AlAi, and the third: that say in proportion in some places rid of affectation, and fourth: the rule of violation origin in the verse to speak, and included the most important conclusion the search results. Then the search tail of sources and references.